المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
والتعليم العالي والبحث العلمي
كتابة الدولة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵙⴳⵎⵉ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⴰⵙⵎⵓⵔⵜⴰⵏ
ⴰⵏ ⵓⵙⵙⵏⵎⵔ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⴰⵏ ⵓⵙⴽⵙⵉ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ
ⵜⵎⵔⵙⵓⵜ ⵏ ⵓⵡⴰⵔⵣ ⵎⵜⵜⵓⵎⴰⵡⵉ ⴰ
ⵓⵙⵙⵏⵎⵔ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⴰⵏ ⵓⵙⴽⵙⵉ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ

Royaume du Maroc
Ministère de l'Education Nationale, de la Formation Professionnelle,
de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Secrétariat d'Etat Chargé de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique

حصيلة منجزات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

لسنة 2017-2018

وآفاق سنة 2018-2019

فبراير 2019

الفهرس

تقديم.....4

المحور الأول: حصيلة المنجزات برسم سنة 2017-2018.....5

أولا: أهم مؤشرات التعليم العالي.....6

1. عرض التعليم العالي بجميع مكوناته.....6

1.1. تطور أعداد الطلبة والخريجين بالتعليم العالي.....6

2.1. التعليم العالي الجامعي العمومي.....7

3.1. مؤسسات التعليم العالي العمومي غير التابعة للجامعات.....9

4.1. التعليم العالي في إطار الشراكة والتعليم العالي الخاص.....10

2. التأطير البيداغوجي والإداري.....11

1.2. التأطير البيداغوجي بالتعليم العالي.....11

2.2. التأطير الإداري بالتعليم العالي.....13

3. الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية العمومية.....14

4. المسالك المعتمدة.....14

ثانيا: المنجزات المحققة.....15

1 .تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي.....15

1.1. مراجعة التغطية الجهوية للجامعات في إطار سياسة القرب وتكافؤ الفرص.....15

2.1. تطوير الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة.....15

2 .الارتقاء بجودة التعليم العالي وتحسين مخرجاته.....18

1.2. مراجعة شروط وكيفيات ولوج مؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المحدود.....18

2.2. إحداث سلك الإجازة في التربية.....18

3.2. وضع نظام لتقوية المؤهلات المهنية والوظيفية لطلبة وخريجي التعليم العالي.....19

4.2. وضع نظام وطني موحد ومندمج للإعلام والمساعدة على التوجيه بتنسيق مع القطاعات المعنية.....19

5.2. إطلاق ورش الإصلاح بالمؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح.....19

3. دعم البحث العلمي والرفع من مردوديته وربطه بأهداف التنمية الشاملة.....19

1.3. دعم وتفعيل آليات الحكامة.....19

2.3. تعزيز البنيات التحتية للبحث العلمي والابتكار.....21

3.3. دعم البحث العلمي والابتكار عن طريق طلبات عروض وطنية.....21

4.3. تشجيع التميز في مجال البحث العلمي والابتكار.....21

5.3. تثمين نتائج البحث العلمي والابتكار والشراكة مع القطاع الخاص.....22

6.3. برنامج تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج.....22
7.3. النهوض بالتعاون الدولي في مجال البحث العلمي والتكنولوجي.....22
4. تحسين حكامة منظومة التعليم العالي.....24
1.4. إرساء نظام معلوماتي شامل ومندمج حول المنظومة وإدماج التكنولوجيا الرقمية في التكوين.....23
2.4. تطوير التعاون والشراكة على الصعيدين الوطني والدولي.....24
3.4. تحيين النصوص القانونية المنظمة للقطا.....28
4.4. تدبير الموارد البشرية والمالية للقطاع.....28
1.4.4. الموارد البشرية.....29
2.4.4. ميزانية القطاع برسم سنة 2017-2018.....29
المحور الثاني: آفاق سنة 2018-2019.....31
أولا: توقعات الدخول الجامعي 2018-2019.....32
1. نتائج البكالوريا.....32
2. توقعات أعداد الطلبة.....33
3. التأطير والخصاص من الموارد البشرية.....36
4. الطاقة الاستيعابية المرتقبة بالتعليم العالي الجامعي العمومي.....39
5. المسالك المعتمدة.....39
ثانيا: مستجدات الدخول الجامعي والأوراش ذات الأولوية.....39
1. تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي لتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص واستدامة التعلم.....39
1.1. توسيع العرض في إطار سياسة القرب وتكافؤ الفرص.....39
2.1. توفير الحاجيات من الموارد البشرية البيداغوجية والإدارية والسهر على حسن تدبيرها.....40
3.1. تعزيز الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة.....41
2. تحسين العرض التربوي والملاءمة بين التكوين والتشغيل.....43
1.2. ملاءمة التكوينات لمتطلبات سوق الشغل.....42
2.2. تفعيل سلك الإجازة في التربية.....43
3.2. تحسين المردودية الداخلية والخارجية ومد الجسور بين مختلف مكونات المنظومة.....43
3. النهوض بالبحث العلمي والابتكار.....45
1.3. حكامة البحث العلمي والابتكار وهيكلته.....44
2.3. تمويل البحث العلمي وتبسيط المساطر الإدارية والمالية.....44
3.3. دعم البحث العلمي والابتكار عن طريق طلبات عروض مشاريع.....45
4.3. تقوية البنيات التحتية للبحث العلمي والابتكار.....45
5.3. تعزيز آليات تثمين نتائج البحث العلمي والتكنولوجي والابتكار.....45

6.3. تطوير الشراكة والتعاون على المستويين الوطني والدولي في مجالات العلوم والتكنولوجيا....**47**
4. تطوير حكامة منظومة التعليم العالي بهدف الرفع من أدائها.....46
1.4. مواصلة إرساء نظام معلوماتي شامل ومندمج حول المنظومة وإدماج التكنولوجيا الرقمية في التكوين.....46
2.4. تعزيز استقلالية الجامعات.....47
3.4. فتح آفاق جديدة للتعاون والشراكة.....47
4.4. إصدار النصوص القانونية قيد الإعداد والدراسة أو المصادقة.....48

تقديم

في إطار تنزيل أسس ورافعات الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 "من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء" التي تم إعدادها من طرف المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، وتفعيلا لتوجهات المحور الرابع من البرنامج الحكومي 2016-2021، "تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي"، وعلى الخصوص النقطة الخامسة منه، المتعلقة بإرساء منظومة متميزة للتعليم العالي، تمت صياغة خطة استراتيجية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي ومخطط عمل قطاعي للفترة 2017-2021.

وتميزت السنة الجامعية 2017-2018 بتزامنها مع السنة الأولى لأجرأة مضامين مخطط العمل القطاعي، حيث تم تحقيق العديد من المنجزات التي همت بالأساس تحسين الولوج والدراسة من أجل الاستجابة للطلب المتزايد على التعليم العالي بشكل يضمن تكافؤ الفرص في ولوج التعليم العالي بجميع مكوناته ويحقق التوازن في توزيع العرض التربوي ما بين الجهات. كما تركزت الجهود على الارتقاء بجودة التكوينات وتنويع العرض لتحسين مخرجات التعليم العالي ومواءمتها مع متطلبات التنمية وسوق الشغل.

وبالنظر إلى دوره الاستراتيجي كرافعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبلوغ مجتمع المعرفة، فإن تنمية وتطوير البحث العلمي والتقني والابتكار شكل إحدى المحاور الأساسية ضمن منجزات القطاع لسنة 2017-2018. كما تم الحرص على مواصلة إرساء أسس الحكامة الجيدة وفق متطلبات التدبير الناجع وخصوصية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

ويعرض هذا التقرير، حصيلة مفصلة لأهم المنجزات المحققة بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي خلال الموسم الجامعي 2017-2018 وآفاق سنة 2018-2019، وذلك من خلال محورين أساسين:

المحور الأول: حصيلة المنجزات برسم سنة 2017-2018

المحور الثاني: آفاق سنة 2018-2019

المحور الأول:

حصيلة المنجزات برسم سنة 2017-2018

أولا: أهم مؤشرات التعليم العالي

1.عرض التعليم العالي بجميع مكوناته

يضم التعليم العالي بجميع مكوناته برسم سنة 2017-2018 ما يلي:

- ✓ **12** جامعة عمومية و **133** مؤسسة منها:
  - **56** مؤسسة للاستقطاب المفتوح؛
  - **70** مؤسسة للاستقطاب المحدود؛
  - **5** معاهد للبحث؛
  - مركزين جامعية.
- ✓ **71** مؤسسة للتعليم العالي العمومي غير التابعة للجامعات منها:
  - 43 مؤسسة في ميدان العلوم والتقنيات؛
  - **15** مؤسسة في ميدان العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛
  - **13** مؤسسة تربوية.
- ✓ **5** جامعات محدثة في إطار الشراكة تضم **26** مؤسسة؛
- ✓ **2** مؤسسات محدثة في إطار الشراكة؛
- ✓ جامعة عمومية واحدة بتدبير خاص (تضم 3 مؤسسات)؛
- ✓ **5** جامعات للتعليم العالي الخاص تضم **22** مؤسسة؛
- ✓ **146** مؤسسة للتعليم العالي الخاص مرخص لها ومفتوحة.

1.1. تطور أعداد الطلبة والخريجين بالتعليم العالي

بلغ **مؤشر عدد الطلبة لكل 100.000 نسمة** برسم سنة 2017-2018 بالمغرب حوالي **3000** طالب، كما عرفت نسبة التمدرس بالتعليم العالي من الفئة العمرية 18- 22 سنة ارتفاعا بنقطتين بحيث انتقلت من **33%** سنة 2016-2017 إلى **35%** سنة 2017-2018.

بلغ **عدد الطلبة المستجدين 233503 س**نة 2017-2018. ويتوزع كما يلي:

- **90,1%** بالتعليم العالي الجامعي العمومي؛
- **4,4%** بمؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات؛
- **5,5%** بالمؤسسات المحدثة في إطار الشراكة وبمؤسسات التعليم العالي الخاص (بما فيها مؤسسات الاخوين).

وبلغ **العدد الإجمالي** للطلبة بالتعليم العالي بجميع مكوناته **893336** طالبا سنة 2017-2018. ويتوزع كما يلي:

- **91,8%** بالتعليم العالي الجامعي العمومي؛
- **2,9%** بمؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات؛
- **5,3%** بالمؤسسات المحدثة في إطار الشراكة وبمؤسسات التعليم العالي الخاص (بما فيها مؤسسات الاخوين).

أما **خريجي** التعليم العالي فقد وصل عددهم سنة 2016-2017 إلى 121841 خريجا موزعين كما يلي:

- **84,7%** بالتعليم العالي الجامعي العمومي؛
- **6,9%** بمؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات؛
- **8,4%** بالمؤسسات المحدثة في إطار الشراكة وبمؤسسات التعليم العالي الخاص (بما فيها مؤسسات الاخوين).

2.1. التعليم العالي الجامعي العمومي

وصل **عدد الطلبة المستجدين** بمؤسسات التعليم العالي الجامعي العمومي، برسم السنة الجامعية 2017-2018، إلى **210488** مقابل **202613** سنة 2016-2017، وهوما يمثل تطورا بنسبة 3,89%. وتجدر الإشارة إلى أن الطلبة المستجدين بالميادين ذات الولوج المحدود عرف زيادة بنسبة تفوق 16%.

ويتوزع هذا العدد حسب الميادين الدراسية كما يلي:

تطور عدد الطلبة المستجدين بالتعليم العالي الجامعي العمومي حسب نوع المؤسسات

نوع المؤسسات	2016-2017	2017-2018	نسبة التغير ب%
العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية	101 118	110 505	9,28
الآداب والعلوم الانسانية	54 493	50 750	-6,87
العلوم	27 788	26 917	-3,13
مجموع الولوج المفتوح	**183 399**	**188 172**	**2,60**
العلوم والتقنيات	6 078	7 005	15,25
الطب والصيدلة	2 374	2 471	4,09
طب الأسنان	263	254	-3,42
علوم المهندس	2 198	2 531	15,15
التجارة والتسيير	2 123	2 842	33,87
التكنولوجيا	5 429	5 962	16,85
علوم التربية بما فيها المدارس العليا للأساتذة	605	1 112	20,66
معهد علوم الصحة	113	83	-26,55
معهد علوم الرياضة	31	56	80,65
مجموع الولوج المحدود	**19 214**	**22 316**	**16,14**
المجموع	**202 613**	**210 488**	**3,89**

ارتفع **العدد الإجمالي** للطلبة بالتعليم العالي الجامعي العمومي بنسبة قدرها **5%** حيث انتقل من **781505** في السنة الجامعية 2016-2017 إلى **820430** طالباً في السنة الجامعية 2017-2018. وتمثل نسبة الإناث منهم حوالي **48,8%**.

وقد انتقل العدد الإجمالي للطلبة بالمؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود من **96787** طالباً سنة 2016-2017 إلى **103907** طلاب سنة 2017-2018، مسجلا بذلك ارتفاعا بلغت نسبته **7,4%**.

ويتوزع هذا العدد حسب الميادين الدراسية كما يلي:

تطور العدد الإجمالي للطلبة بالتعليم العالي الجامعي العمومي حسب نوع المؤسسات

نوع المؤسسات	2017-2016	2018-2017	نسبة التغير ب%
العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية	345 164	377 516	9,37%
الآداب والعلوم الانسانية	223 061	221 462	-0,72%
العلوم	116 493	117 545	0,90%
مجموع الولوج المفتوح	**684 718**	**716 523**	**4,64%**
العلوم والتقنيات	26 855	28 399	5,75%
الطب والصيدلة	18 655	20 315	8,90%
طب الأسنان	1 921	1 946	1,30%
علوم المهندس	16 863	17 480	3,66%
التجارة والتسيير	12 778	14 383	12,56%
التكنولوجيا	11 379	13 173	15,77%
علوم التربية بما فيها المدارس العليا للأساتذة ومعهد علوم الرياضة	7 760	7 490	-3,48%
الترجمة	251	280	11,55%
معهد علوم الصحة	325	441	35,69%
مجموع الولوج المحدود	**96 787**	**103 907**	**7,36%**
المجموع	781 505	820 430	4,98%

عرف **عدد الخريجين** بمؤسسات التعليم الجامعي العمومي، خلال السنة الجامعية 2016-2017، ارتفاعا بنسبة **8,4%** إذ بلغ هذا العدد **103173** خريجا مقابل **95167** في 2015-2016.

ويوضح الجدول التالي توزيع هذا العدد حسب الميادين الدراسية.

تطور عدد خريجي التعليم العالي الجامعي العمومي حسب نوع المؤسسات

نوع المؤسسات	2016-2015	2017-2016	نسبة التغير ب%
العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية	34 243	36 761	7,29%
الآداب والعلوم الانسانية	26 011	27 557	6,03%
العلوم	15 331	15 713	2,49%
مجموع الولوج المفتوح	**75 585**	**80 031**	**5,88%**
العلوم والتقنيات	4 433	4 771	7,62%
الطب والصيدلة	1 591	1 880	18,16%
طب الأسنان	252	331	31,35%
علوم المهندس	3 793	3 760	-0,87%
التجارة والتسيير	2 334	2 692	15,34%
التكنولوجيا	3 827	5 798	51,50%
علوم التربية بما فيها المدارس العليا للأساتذة ومعهد علوم الرياضة	3 129	3 723	18,98%
الترجمة	110	92	-16,36%
معهد علوم الصحة	113	95	-15,93%
مجموع الولوج المحدود	**19 582**	**23 142**	**18,18%**
المجموع	**95 167**	**103 173**	**8,41%**

3.1. مؤسسات التعليم العالي العمومي غير التابعة للجامعات

عرف **عدد الطلبة المستجدين** بمؤسسات التعليم العالي العمومي غير التابعة للجامعات ارتفاعا نسبته **16%** حيث انتقل من **8787** سنة 2016-2017 إلى **10189** سنة 2017-2018.

ويتوزع هذا العدد حسب الحقول المعرفية كما يلي:

تطور عدد الطلبة المستجدين بمؤسسات تكوين الأطر حسب الحقول المعرفية

الحقول المعرفية	2017-2016	2018-2017	نسبة التغير ب %
علمي وتقني	5086	5798	13,99%
اقتصادي وقانوني وإداري واجتماعي	1996	1823	-8,7%
تربوي	1705	2568	50,61%
المجموع	**8787**	**10189**	**16%**

عرف **العدد الإجمالي للطلبة** بمؤسسات التعليم العالي العمومي غير التابعة للجامعات تراجعا بنسبة **12%**، حيث انتقل من **29218** سنة 2016-2017 إلى **25634** طالب سنة 2017-2018. ويرجع هذا النقص بالأساس إلى تقلص عدد الطلبة بالمؤسسات التربوية التابعة لقطاع التربية الوطنية بنسبة تفوق 60%.
ويبين الجدول التالي توزيع هذا العدد الاجمالي حسب الحقول المعرفية كما يلي:

تطور العدد الإجمالي للطلبة بمؤسسات تكوين الأطر حسب الحقول المعرفية

الحقول المعرفية	2016-2017	2017-2018	نسبة التغير ب %
علمي وتقني	17278	18509	7,12%
اقتصادي وقانوني وإداري واجتماعي	4638	4235	-8,70%
تربوي	7302	2890	-60,42%
المجموع	**29218**	**25634**	**-12,26%**

عرف **عدد خريجي** مؤسسات التعليم العالي العمومي غير التابعة للجامعات ارتفاعا نسبته **12%** حيث انتقل من **7572** سنة 2015-2016 إلى **8479** سنة 2016-2017. وهذا راجع بالأساس إلى مضاعفة عدد الخريجين بالمؤسسات العلمية والتقنية.

ويتوزع هذا العدد حسب الحقول المعرفية كما يلي:

تطور عدد خريجي مؤسسات تكوين الأطر حسب الحقول المعرفية

الحقول المعرفية	2015-2016	2016-2017	نسبة التغير ب %
علمي وتقني	2537	5180	104,17%
اقتصادي وقانوني وإداري واجتماعي	1768	1464	-17,19%
تربوي	3267	1835	-43,83%
المجموع	**7572**	**8479**	**11,98%**

4.1. التعليم العالي في إطار الشراكة والتعليم العالي الخاص

عرف **عدد الطلبة المستجدين** بمؤسسات التعليم العالي المحدثة في إطار الشراكة وبالتعليم العالي الخاص (بما فيها مؤسسات الأخوين) ارتفاعا نسبته **13%** حيث انتقل من **11351** سنة 2016-2017 إلى **12826** سنة 2017-2018.

وانتقل **العدد الإجمالي للطلبة** بمؤسسات التعليم العالي المحدثة في إطار الشراكة وبالتعليم العالي الخاص بما فيها مؤسسات الأخوين) من **43616** سنة 2016-2017 إلى **47272** سنة 2017-2018، أي بزيادة قدرها **8%**.

ويتوزع هذا العدد حسب الحقول المعرفية كما يلي:

تطور العدد الإجمالي للطلبة بمؤسسات التعليم العالي المحدثة في إطار الشراكة وبالتعليم العالي الخاص حسب الحقول المعرفية

الحقل المعرفي	2017-2016	2018-2017	نسبة التغير ب %
علمي وتقني	15066	16259	7,91%
اقتصادي وقانوني وإداري واجتماعي	24082	24246	0.70%
علوم الصحة	4468	6767	51,45%
المجموع*	**43616**	**47272**	**8,38%**

* بما فيها مؤسسات الأخوين

كما عرف **عدد الخريجين** بمؤسسات التعليم العالي المحدثة في إطار الشراكة وبالتعليم العالي الخاص بما فيها مؤسسات الأخوين) ارتفاعا نسبته **25%** بحيث انتقل من **8146** سنة 2015-2016 إلى **10189** سنة 2016-2017.

2.التأطير البيداغوجي والإداري

1.2. التأطير البيداغوجي بالتعليم العالي

بلغ عدد الأساتذة الدائمين بالتعليم العالي بمكوناته الثلاث خلال سنة 2017-2018 ما مجموعه **19799** أستاذا دائما موزعين كما يلي:

- **70,5%** بالتعليم العالي الجامعي العمومي؛
- **14,7%** بمؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات.
- **14,8%** بمؤسسات التعليم العالي في إطار الشراكة وبالتعليم العالي الخاص.

وبالنسبة للتأطير البيداغوجي بالتعليم العالي الجامعي العمومي، فقد بلغت نسبته على الصعيد الوطني **59** طالباً لكل أستاذ. وتختلف هذه النسبة حسب الميادين، إذ تبقى ضعيفة بميدان العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية حيث بلغت **180** طالبا لكل أستاذ. وفي ميدان الآداب والعلوم الإنسانية حيث بلغت 81 طالبا لكل أستاذ، في حين أن نسبة التأطير البيداغوجي بميدان العلوم تبقى جيدة إذ بلغت **31** طالبا لكل أستاذ.

أما فيما يخص الميادين ذات الولوج المحدود فقد انتقلت نسبة التأطير البيداغوجي بها من **18** طالبا لكل أستاذ سنة 2016-2017 إلى **19** طالب لكل أستاذ سنة 2017-2018.

ويوضح الجدول أسفله تطور نسب التأطير التربوي حسب الميادين الدراسية:

تطور نسبة التأطير البيداغوجي حسب نوع المؤسسات

المؤسسة/ السنوات	عدد الطلبة لكل أستاذ	
	2017-2016	2018-2017
العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية	171	180
الآداب والعلوم الإنسانية	82	81
العلوم	31	31
الكليات المتعددة التخصصات	104	112
مجموع الميادين ذات الولوج المفتوح	82	86
مجموع الميادين ذات الولوج المحدود	18	19
المجموع	**57**	**59**

وقد تراجع المعدل الوطني للتأطير البيداغوجي من**57** طالبا لكل أستاذ سنة **2016-2017** الى **59** طالبا لكل أستاذ سنة **2017-2018**.

ويلاحظ تفاوت كبير بين الجامعات في نسب التأطير البيداغوجي، حيث تعتبر كل من جامعة ابن زهر أكادير وعبد المالك السعدي تطوان وإبن طفيل القنيطرة ومحمد الأول وجدة والحسن الأول سطات الأكثر ضعفا في التأطير البيداغوجي سنة 2017-2018، مسجلة بذلك نسبة فاقت 70 طالباً لكل أستاذ.

ويوضح الجدول أسفله تطور نسب التأطير البيداغوجي حسب الجامعة:

تطور نسبة التأطير البيداغوجي حسب الجامعات

الجامعة	2017-2016	2018-2017
إبن زهر آكادير	102	104
عبد المالك السعدي تطوان	81	88
إبن طفيل القنيطرة	81	76
محمد الأول وجدة	65	74
الحسن الأول سطات	67	73
السلطان مولاى سليمان بني ملال	63	66
مولاى إسماعيل مكناس	62	66
سيدي محمد بن عبد الله فاس	56	53
الحسن الثاني البيضاء	47	50
القاضي عياض مراكش	48	49
محمد الخامس الرباط	34	35
شعيب الدكالي الجديدة	28	30
المعدل الوطني للتأطير البيداغوجي	**57**	**59**

2.2. التأطير الإداري بالتعليم العالي

بلغ عدد الإداريين بالتعليم العالي بمكوناته الثلاث خلال سنة 2017-2018 ما مجموعه **12134** (دون احتساب العاملين بالأحياء الجامعية) موزعين كما يلي:

- **56,9%** بالتعليم العالي الجامعي؛
- **19,8%** بمؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات؛
- **23,3%** بالمؤسسات المحدثة في إطار الشراكة و بالتعليم العالي الخاص.

وبالنسبة للتأطير الإداري بالتعليم العالي الجامعي العمومي، فقد بلغ عدد الأطر الإدارية بمؤسسات التعليم العالي الجامعي العمومي (دون احتساب العاملين بالأحياء الجامعية) **6905** إدارياً سنة 2017-2018، مقابل**7137**سنة 2016- 2017، أي بتراجع بلغت نسبته حوالي**3%**. وذلك راجع الى العدد المتزايد للمحالين على التقاعد وتحويل المناصب الإدارية الخاصة بالموظفين الدكاترة الى مناصب بيداغوجية، زيادة على ضعف عدد المناصب المالية المحدثة المخصصة للأطر الإدارية.

وقد بلغت نسبة التأطير **141** طالبا لكل إداري مقابل **130** طالبا سنة 2016-2017. وتختلف هذه النسبة حسب الميادين الدراسية، إذ تصل إلى **354** طالبا لكل إداري في ميدان العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية و**184** في ميدان الآداب و**96** بميدان العلوم و**313** بالكليات المتعددة التخصصات و**42** بالمؤسسات ذات الولوج المحدود.

تطور نسبة التأطير الإداري حسب نوع المؤسسات

المؤسسة/ السنوات	عدد الطلبة لكل إداري	
	2017-2016	2018-2017
العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية	311	354
الآداب والعلوم الإنسانية	181	184
العلوم	91	96
الكليات المتعددة التخصصات	276	313
نسبة التأطير المتوسطة بالميادين ذات الولوج المفتوح	196	213
نسبة التأطير المتوسطة بالميادين ذات الولوج المحدود	39	42
نسبة التأطير الوطنية	**130**	**141**

3.الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية العمومية

انتقلت الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية من **484167** مقعدا سنة 2016-2017 إلى **512630** خلال سنة 2017-2018، أي بزيادة قدرها **6%**.

وتتوزع المقاعد المتوفرة خلال السنة الدراسية 2017-2018 حسب نوع الولوج كما يلي:

- الولوج المفتوح: **346835** مقعدا، أي ما يمثل **67,65%**؛
- الولوج المحدود: **165795** مقعدا، أي ما يمثل **32,35%**.

4.المسالك المعتمدة

وصل عدد المسالك المعتمدة برسم السنة الجامعية 2017-2018 إلى 2236 مسلكا وتشكل المسالك الممهننة منها نسبة % 51.

ويبين الجدول أسفله توزيع المسالك المعتمدة حسب الحقول المعرفية.

توزيع المسالك المعتمدة حسب الحقول المعرفية

الحقل المعرفي	العلوم والتقنيات	العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية	الآداب والعلوم الإنسانية	علوم الصحة	المجموع
عدد المسالك المعتمدة	941	649	635	11	**2236**

ثانيا: المنجزات المحققة

1. تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي

1.1. مراجعة التغطية الجهوية للجامعات في إطار سياسة القرب وتكافؤ الفرص:

- إعادة توطين بعض المؤسسات الجامعية وفق الهندسة الجهوية الجديدة:
  - تحويل المؤسسات المحدثة بالحسيمة من جامعة محمد الأول- وجدة إلى جامعة عبد المالك السعدي- تطوان.
  - تحويل المدرسة العليا للتكنولوجيا بخنيفرة من جامعة مولاي اسماعيل بمكناس إلى جامعة السلطان مولاي سليمان ببني ملال.
  - تحويل المؤسسات المحدثة بخريبكة من جامعة الحسن الأول بسطات إلى جامعة السلطان مولاي سليمان ببني ملال.
- تغيير اختصاص وتسميات 6 مؤسسات جامعية عمومية؛
- فتح مؤسستين جديدتين برسم سنة 2017-2018:
  - المدرسة العليا للتكنولوجيا بالقنيطرة؛
  - المدرسة العليا للتكنولوجيا بسيدي بنور.
- برمجة بناء وتجهيز أزيد من 20 مؤسسة جامعية جديدة في أفق 2021 موزعة على جل جهات المملكة؛
- تغيير تسمية المدارس العليا للأساتذة ب" المدارس العليا للتربية والتكوين".

2.1. تطوير الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة

1.2.1. المنح

عرف عدد الممنوحين ارتفاعا بنسبة 1%، حيث انتقل من 328.925ممنوح سنة 2016-2017 إلى 333489 سنة 2017-2018.

وحسب المعطيات الصادرة عن المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية، يقدم الجدول الآتي تطور أعداد الطلبة الممنوحين بين السنتين الجامعيتين 2016-2017و2017-2018:

تطور عدد الطلبة الممنوحين

العدد	2016-2017	2017-2018	نسبة التطور
العدد الإجمالي للممنوحين	**328 925**	**333 489**	**1%**
عدد الممنوحين بالمغرب	**327 225**	**331 798**	**1%**
- سلك الإجازة	305 126	307 702	1%
- سلك الماستر	15 268	17 557	15%
- سلك الدكتوراه	6831	6539	-4%
عدد الممنوحين بالخارج	**691**	**700**	**1%**
عدد منح أبناء الجالية	**1 000**	**1 000**	**+0%**

كما تم تحقيق مجموعة من المنجزات في مجال المنح خلال سنة 2017-2018، أهمها:

- صرف المنح في الآجال المحددة بالمرسوم؛
- بلورة مشروع مرسوم جديد لتدبير صرف المنح؛
- إعداد مشاريع قرارات لتحديد معايير تخويل المنح؛
- العمل بمنصة "**منحتي**" لتجريد مسطرة تقديم طلبات الاستفادة من المنحة بالنسبة لحاملي البكالوريا الجدد؛
- العمل على إنجاز منصة إلكترونية لتدبير صرف المنح على جميع المستويات.

2.2.1. الإيواء والإطعام

في **مجال الإيواء** عرفت الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية سنة 2017-2018 تطورا بنسبة 3% مقارنة مع سنة 2016-2017 حيث وصلت إلى **48321 سرير**، وذلك بفضل افتتاح أحياء جامعية جديدة عززت الطاقة الاستيعابية بإضافة 1088 سرير، ويتعلق الأمر ب:

- افتتاح ملحقة الحي الجامعي بمكناس (416 سرير)؛
- افتتاح الحي الجامعي بالناظور (672 سرير)؛
- دعم وتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص لبناء إقامات طلابية خاصة في المدن التي تعرف خصاصا كبيرا في مجال السكن الطلابي، حيث قام المكتب الوطني للأعمال الجامعية الثقافية والاجتماعية بعقد اتفاقيات بناء 9 إقامات طلابية تصل طاقتها الاستيعابية في مجملها إلى 7000 سرير. كما تم برسم الموسم الجامعي 2017-2018 افتتاح إقامة "مرحبا" بمدينة أكادير بقدرة استيعابية تصل إلى 720 سرير. وبذلك ستصل الطاقة الاستيعابية الإجمالية بالقطاع الخاص إلى 15 622 سرير.

أما في مجال الإطعام، فقد عرف عدد **الوجبات المقدمة** تطورا بنسبة 15%حيث انتقل من**9.000.000** وجبةسنة2016-2017 إلى 10.000.000 **وجبة** سنة 2017-2018.

يقدم الجدول الآتي، حسب المعطيات الصادرة عن المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية، أهم التطورات على مستوى الإيواء والإطعام بين السنتين الجامعيتين 2016-2017 و2017-2018:

تطور الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة

العدد	2017-2016	2018-2017	نسبة التطور
العدد الإجمالي للأسرة (العام والخاص)	**59 904**	**63 943**	**+7%**
العدد الإجمالي للأسرة بالأحياء الجامعية	**46 749**	**48 321**	**+3%**
عدد القاطنين	44 048	46 455	+5%
- ذكور	17 038	17 555	+3%
- إناث	27 010	28 900	+7%
- أجانب	715	856	+20%
نسبة الإيواء	54%	61%	7 نقاط مئوية+
عدد الوجبات	9.000.000	10.000.000	+11%

كما يبين الجدول الآتي أهم العمليات المرتبطة بالأحياء الجامعية حسب العمالة والإقليم خلال سنة 2017-2018:

العمليات المرتبطة بالأحياء الجامعية حسب العمالة والإقليم سنة 2017-2018

العمليات	العمالة/الإقليم	الطاقة الاستيعابية (سرير)
افتتاح ملحقة للحي الجامعي	مكناس	416
	الناظور	672
انتهاء أشغال بناء الحي الجامعي	آسفي	736
	أكادير (الشطر الأول)	1044
انطلاق أشغال بناء الحي الجامعي	الراشيدية (توسيع)	604
	تازة	1020
تقدم أشغال بناء ملحقة الحي الجامعي	تطوان	1100
الإعلان عن المباراة الهندسية لبناء الحي الجامعي	القنيطرة	1426

وتجدر الإشارة إلى أن **62%** من الطاقة الإيوائية مخصصة للإناث لدعمهن وتشجيعهن على مواصلة التعليم العالي. كما أن نسبة الاستجابة لطلبات الإيواء الجديد وصلت إلى **61%**.

3.2.1. تطوير الأنشطة الرياضية والثقافية

عرف مجال الأنشطة الرياضية والثقافية سنة 2017-2018 تطورا ملحوظا من خلال:

- تنظيم أزيد من عشر بطولات وطنية عرفت مشاركة جميع طلبة الجامعات المغربية.
- تنظيم أزيد من 100 نشاط رياضي من طرف جميع العصب الجهوية للرياضة الجامعية بمختلف الجامعات.
- تنظيم مهرجان وطني للألعاب الفردية بمشاركة جميع المؤسسات الجامعية خلال كل شهر مارس بجامعة الأخوين بافران.
- المساهمة في تنظيم مجموعة من السباقات على الطريق بمختلف المدن المغربية.
- تنظيم كأس العرش الخاصة بالأحياء الجامعية في مجموعة من الرياضات الجماعية.
- تميز طلبة المنتخب الوطني الجامعي في العدو الريفي باحتلاله الرتبة الثانية عالميا بسويسرا ابريل 2018.
- هيمنة الطلبة المغاربة الجامعيين الرتب الأولى أثناء البطولة العربية الجامعية في رياضات كرة القدم والكرة الطائرة والعاب القوى بمدينة اكادير شهر ابريل 2018.
- حظيت الجامعة الملكية المغربية بشرف تنظيم بطولة العالم الجامعية الثانية والعشرون للعدو الريفي بمراكش، بعد وضع ملف ترشيحها لهذا الغرض.
- كما تحدد تنظيم البطولة الإفريقية للعدو الريفي بمدينة مراكش خلال شهر نونبر 2019.

4.2.1. التغطية الصحية

في مجال التغطية الصحية لفائدة الطلبة، تم ما يلي:

- تصميم بوابة إلكترونية تمكن من إدخال طلبات الاستفادة من التغطية الصحية الخاصة بالطلبة؛

- تشكيل لجنة قيادة برنامج التغطية الصحية على مستوى رئاسة الحكومة ولجنة تقنية على مستوى كتابة الدولة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي من أجل تبسيط إجراءات التسجيل بنظام التأمين الصحي الإجباري عن المرض الخاص بالطلبة. وبلغ عدد المستفيدين 46000 طالب سنة 2018؛
- التنسيق مع مختلف المتدخلين من أجل الرفع من عدد الطلبة المنخرطين؛
- تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة للطلبة من خلال:
  - استكمال ربط جميع المكاتب والمراكز الصحية بالأحياء الجامعية بشبكة خاصة للأنترنيت؛
  - بناء 15 مركزا صحيا جامعيا يشرف عليها 28 طبيبا و21 ممرضا مجهزا بالمعدات والأدوات الطبية والتقنية اللازمة وكذلك بالأدوية الضرورية. وتقدر كلفة هذه المقتنيات الطبية ب 3.5 مليون درهم؛
  - ترميم 3 مراكز صحية جامعية.

2.الارتقاء بجودة التعليم العالي وتحسين مخرجاته

من أجل النهوض بجودة التكوينات بالتعليم العالي وتمكين مخرجاته من المهارات والكفايات اللازمة للاندماج في سوق الشغل، تم تحقيق مجموعة المنجزات:

1.2. مراجعة شروط وكيفيات ولوج مؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المحدود

تم في هذا الإطار:

- الرفع مراجعة مسطرة الانتقاء الأولي لولوج هذه المؤسسات؛
- تطوير النظام الالكتروني الوطني الموحد الخاص بتدبير مسطرة ولوج مؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المحدود (المشروع في مراحله النهائية)؛
- الرفع من عدد الطلبة الجدد بالمؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود بنسبة 20% برسم السنة الجامعية 2017-2018؛
- الرفع من عدد المقاعد المتاحة في المباراة الوطنية المشتركة لولوج مؤسسات تكوين المهندسين والمؤسسات التي في حكمها؛
- مراجعة دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية الخاص بسلك الدكتوراه؛
- المصادقة على قرارات مشتركة تهم دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية ونظام الدراسات المقدمة من لدن بعض مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات.

2.2. إحداث سلك الإجازة في التربية

من أجل تلبية الحاجيات الحالية والمستقبلية لقطاع التربية الوطنية (20 ألف إطار تربوي جديد سنويا) تم إحداث سلك الإجازة في التربية بالجامعات العمومية. ويروم هذا السلك الجديد، الذي يضم مسلكا للتعليم الابتدائي ومسلكا للتعليم الثانوي في عدة تخصصات، إلى تكوين الأطر التربوية الضرورية لقطاع التربية الوطنية، وخلق جسور وبرامج عملية للتعاون بين المؤسسات الجامعية والمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين والمؤسسات التعليمية، باعتبارها تشكل الفضاءات التي تحتضن مراحل تكوين وتأهيل المدرسين، بالإضافة إلى تعزيز البحث التربوي بالجامعات وهذه المراكز في انسجام تام مع متطلبات الارتقاء بمنظومة التربية والتكوين.

وسيستقطب هذا السلك الجديد من التكوين التلاميذ الحاصلين على شهادة الباكالوريا في جميع التخصصات والمستوفين لشروط الولوج. ويمكن أن يتم الولوج إلى هذا التكوين أيضا ابتداءا من الأسدس الثالث في إطار نظام الممرات بين المسالك، وذلك بعد إجراء انتقاء أولي واجتياز مباراة الولوج.

وفي إطار الإجراءات المتخذة من أجل تفعيل سلك الإجازة فقد تم:

- إحداث لجنة وطنية تتكون من خبراء يمثلون مختلف الفاعلين في مجال التربية والتكوين من جامعات (نواب الرؤساء ومدراء المدارس العليا للأساتذة)، وكذا من قطاع التربية الوطنية وذلك قصد بلورة ضوابط بيداغوجية وطنية خاصة بسلك الإجازة في التربية، وإعداد مسلكين نموذجيين خاصين بهذه الإجازة: تخصص التعليم الابتدائي وتخصص التعليم الثانوي؛
- إعداد دفتر ضوابط بيداغوجية وطنية خاص بسلك الإجازة في التربية؛
- إعداد مرسوم لتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (7 يونيو 2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة، لتوفير السند القانوني لهذا الاختصاص الجديد الذي سيمكن المؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح والمؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود، إضافة إلى اختصاصات كل واحدة منها، من تحضير وتسليم شهادة الإجازة في التربية بمختلف تخصصاتها؛
- إعداد الملف الوصفي النموذجي لهذه المسالك؛
- إعداد مسلكين نموذجيين خاصين بهذه الإجازة:
  - مسلك نموذجي خاص بالإجازة في التربية تخصص التعليم الابتدائي؛
  - مسلك نموذجي خاص بالإجازة في التربية تخصص التعليم الثانوي، مشفوعا بالتخصصات التالية: اللغة العربية، اللغة الفرنسية، اللغة الانجليزية، التاريخ والجغرافيا، الدراسات الإسلامية، الفلسفة، التربية البدنية، الفيزياء والكيمياء، علوم الحياة والأرض، الرياضيات، المعلوميات، العلوم الصناعية، العلوم الاقتصادية والتدبير.
- موافاة الجامعات بدفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية وبالنماذج المعدة قصد تقديم مشاريع مسالك التكوين المعنية من أجل المساهمة في الاستجابة للحاجيات المهمة والملحة من الأطر التربوية في القطاعين العمومي والخصوصي؛
- انخراط الجامعات والمؤسسات التابعة لها في هذا الورش الوطني بتقديم 85 مشروعا؛
- اعتماد المسالك النموذجية الوطنية لسلك الإجازة في التربية.

3.2. وضع نظام لتقوية المؤهلات المهنية والوظيفية لطلبة وخريجي التعليم العالي

- إحداث مراكز للتطوير الوظيفي بالجامعات:
- إحداث مراكز نموذجية لتنمية الكفاءات المهنية والوظيفية (Career Centers) بجامعات الحسن الثاني بالدار البيضاء وعبد المالك السعدي بتطوان والقاضي عياض بمراكش، في أفق تعميمها على باقي الجامعات المغربية، بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). وقد تم افتتاح المركز الأول بجامعة القاضي عياض بمراكش شهر ماي 2016 والمركز الثاني بجامعة عبد المالك السعدي بمدينة طنجة شهر يونيو 2016 وأخيرا مركز جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء خلال شهر يونيو 2017؛
- المساهمة في إغناء مضامين البوابة الإلكترونية الوطنية لتنمية الكفاءات المهنية والوظيفية في إطار برنامج USAID–Career: www.careercenter.ma، التي تم إطلاقها خلال شهر ماي 2016 ؛
- تطوير وحدات للتكوين في المهارات الحياتية (soft skills) والشروع في تلقينها بالجامعات ومراكز التكوين المهني ضمن عدة "نجاحي".

4.2. وضع نظام وطني موحد ومندمج للإعلام والمساعدة على التوجيه بتنسيق مع القطاعات المعنية

- إدماج مراكز إرشاد الطالب التابعة للمصالح المركزية في مراكز الإعلام والتوجيه المتواجدة بالجامعات؛
- تطوير بوابة إلكترونية وطنية للإعلام والتوجيه بتنسيق مع قطاعي التربية الوطنية والتكوين المهني ودعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: www.orientation.gov.ma أو ww.monorientation.ma
- تنظيم أنشطة إعلامية ومنتديات وزيارات استكشافية لمؤسسات التعليم العالي الهادفة إلى إعلام وتحسيس أكبر عدد من المتعلمين وأوليائهم؛
- التنسيق بين قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وقطاع التربية الوطنية لإعداد مسطرة التوجيه النشيط لولوج مؤسسات التعليم العالي.

5.2. إطلاق ورش الإصلاح بالمؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح

- تنظيم لقاء بيداغوجي وطني تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة نصره الله وأيده، تحت شعار" **الجامعة المتجددة: الإجازة، رهان للتأهيل الأكاديمي والاندماج المهني**"، وذلك يومي 2 و3 أكتوبر 2018 بمراكش. وقد خصص هذا اللقاء لتدارس المحاور التالية:
  - إرساء نظام إلزامي للتوجيه النشيط والمبكر من أجل تحسين مدخلات مؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المفتوح؛
  - إرساء هندسة بيداغوجية جديدة بسلك الإجازة؛
  - تطوير الكفايات الحياتية والذاتية للطلبة؛
  - بلورة منظور جديد للمؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح.
- تشكيل 6 لجان لتفعيل التوصيات والمقترحات الصادرة عن اللقاء.

3. دعم البحث العلمي والرفع من مردوديته وربطه بأهداف التنمية الشاملة

لمواجهة التحديات التي تعرقل السياسات الوطنية في مجال الارتقاء بإنجازية البحث العلمي والابتكار واستثمار نتائجه وتثمينها، تم خلال سنة 2017-2018:

1.3. دعم وتفعيل آليات الحكامة

- تتبع عمل اللجنة الوزارية الدائمة للبحث العلمي والابتكار والتنمية التكنولوجية واللجان التابعة لها:
  - تفعيل قرارات وتوصيات اللجنة الوزارية الدائمة للبحث العلمي والابتكار والتنمية التكنولوجية الصادرة عن دوراتها السابقة؛
  - تفعيل اللجان الدائمة التابعة للجنة وإعداد تقرير حول واقع البحث العلمي والابتكار ببلادنا؛
- إعداد مشروع قرار بشأن تبسيط المساطر الإدارية والمالية لصرف ميزانية البحث العلمي بتنسيق مع وزارة المالية.
- انجاز دراسات حول مؤشرات البحث العلمي والابتكار:
  - إطلاق دراسة معمقة حول مخرجات البحث العلمي.
  - إطلاق دراسة متعلقة بالقطاع العام تهم أبرز المؤشرات التي تخص القطاع العام (نتائج هذه الدراسة مبرمجة في بداية سنة 2019).

- العمل على انجاز دراسة متعلقة بالقطاع الخاص بمشاركة بعض الفاعلين في مجال البحث التنموي والابتكار والتي خصصت لها ميزانية قدرها 800.000 درهم.

2.3. تعزيز البنيات التحتية للبحث العلمي والابتكار

- توفير المعلومة العلمية والتقنية ووضعها رهن إشارة الباحثين من خلال الاشتراك، بحوالي 23 مليون درهم سنويا، في قواعد البيانات العلمية الدولية. كما تم تحميل أزيد من 807500 منشور بالمجلات الدولية المحكمة خلال سنة 2017؛
- الدعم التقني للبحث العلمي من خلال:
  - إنجاز التحليلات والقياسات المختبرية من لدن وحدات الدعم التقني للبحث العلمي بالمركز الوطني، حيث بلغ عدد هذه التحليلات والقياسات 27671 سنة 2017؛
  - مواكبة الاستفادة من الفهرس الوطني للأطروحات؛
- توفير الشبكة المعلوماتية المغربية الأكاديمية والبحثية الواسعة النطاق "مروان4"، حيث يفوق عدد المؤسسات المرتبطة بالشبكة 200 مؤسسة. وقد تم ربط جميع المؤسسات بواسطة الألياف الضوئية، كما تقدم الشبكة للمؤسسات خطوط ربط تبتدئ ب 100 Mbps وتصل إلى 5.Gbps؛
- مواصلة مشروع وضع النظام الوطني المندمج للمعلومات خاص بالبحث العلمي والابتكار لتحقيق تدبير أفضل لأنشطة البحث العلمي والابتكار. وقد تم لحد الان:
  - التقييم الفني والوظيفي لأنظمة المعلومات البحثية القائمة ببعض الجامعات؛
  - تطوير إطار مرجعي وطني للبحث العلمي لتوحيد التعريفات والتوصيفات المتعلقة بالبحث العلمي؛
  - تطوير بعض المساطر الفنية كالاعتماد والوسم لوحدات البحث؛
  - إنشاء فريق لصياغة دفتر تحملات خاص بالنظام الوطني للبحث العلمي في أفق تكليف مكتب خبرة بإنجاز هذا المشروع ؛
  - طلب الدعم المالي للمساعدة على إنجاز المشروع من صندوق تحديث الإدارة العمومية (سنة 2018).

3.3. دعم البحث العلمي والابتكار عن طريق طلبات عروض وطنية

- تتبع إنجاز مشاريع البحث التي تم تمويلها:
  - 186مشروعا للبحث العلمي والابتكار في المجالات ذات الأولوية الممولة بمبلغ إجمالي يناهز 300 مليون درهم ابتداء من سنة 2015؛
  - 41 مشروعا للبحث–التنموي في إطار الشراكة مع مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط بمبلغ قدره 90 مليون درهم ابتداء من سنة 2016؛
- الإعلان يوم 18 ماي 2018عن طلب عروض (برنامج ابن خلدون) لتمويل مشاريع البحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.

4.3. تشجيع التميز في مجال البحث العلمي والابتكار

- تخويل 300 منحة جديدة التميز في مجال البحث العلمي برسم سنة 2017–2018، ليصل العدد الاجمالي السنوي للمستفيدين من هذه المنحة حوالي 900 طالب باحث على مستوى الدكتوراه؛
- تنظيم الدورة الخامسة لجائزة التنافسية والشراكة بين الجامعة والمقاولة في إطار الشراكة مع وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي وأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات والجمعية المغربية للبحث التنموي وجمعية الدراسات والأبحاث لأجل التنمية.

- برنامج دعم مختبرات وفرق البحث " وحدة البحث المشاركة مع المركز الوطني للبحث العلمي والتقني" (URAC) والبالغ عددها 59 وحدة؛ هذا البرنامج هو حاليا في طور التقييم.

5.3. تثمين نتائج البحث العلمي والابتكار والشراكة مع القطاع الخاص

- مواكبة إحداث مجمعات الابتكار بكل من الرباط وفاس ومراكش وسطات والتوقيع في يناير 2018 على الاتفاقية الإطار الخاصة بإحداث مجمع للابتكار بجهة سوس ماسة، كما تم تحضير اتفاقيات خاصة بمشاريع مجمعات جديدة أخرى بكل من جهة الشرق وجهة طنجة–تطوان–الحسيمة؛
- تتبع أنشطة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار(TISC) حيث بلغ عدد براءات الاختراع باسم الجامعات ومراكز البحث 117 سنة 2017 مسجلة بذلك مساهمة بنسبة % 65 من مجموع الطلبات من أصل مغربي المقدمة برسم هذه السنة والبالغ عددها 182 براءة؛
- مواصلة دعم أنشطة الشبكة المغربية لحاضنات مشاريع المقاولات المبتكرة.

6.3. برنامج تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج

- مواصلة تمويل مساهمة الخبراء المغاربة العاملين بمختلف الجامعات ومؤسسات البحث عبر العالم في إنجاز ما بين 60 و70 مشروعا كل سنة.
- مواصلة الاهتمام بالكفاءات المغربية بالخارج عن طريق طلب عروض جديد لتعبئة هذه الكفاءات لمدة تتراوح بين 6 أشهر وسنة من أجل إنجاز مشاريع بحث بالمغرب في إطار تعاقدي.

7.3. النهوض بالتعاون الدولي في مجال البحث العلمي والتكنولوجي

- تفعيل وتتبع مجموعة من برامج التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال البحث العلمي والابتكار:
  - البرنامج المغربي– الفرنسي "توبقال": العدد الإجمالي للمشاريع في طور الإنجاز حوالي 60 مشروعا كل سنة؛
  - البرنامج المغربي– الفرنسي الذي يخص مراكز الدراسات في الدكتوراه: العدد الإجمالي للمشاريع في طور الإنجاز 18 مشروعا على امتداد ثلاث سنوات؛
  - البرنامج الفرنسي–المغاربي: العدد الإجمالي للمشاريع في طور الإنجاز 12 مشروعا كل سنة؛
  - برنامج التعاون المغربي–الألماني في مجال البحث العلمي الذي مكن من تمويل17 مشروعا مشتركا جديدا بين الجامعات ومؤسسات البحث الوطنية ونظيراتها الألمانية ابتداء من سنة 2017 إلى غاية 2019؛
  - برنامج التعاون الثنائي المغربي– التونسي: انتقاء 25 مشروعا قصد تمويلها برسم سنوات 2017–2019. وقد تعزز هذا التعاون خلال اجتماع لجنة القيادة المشتركة المغربية – التونسية في يوليوز 2018، حيث تم الإعلان عن طلبات عروض لتمويل مشاريع بحث في نهاية شهر شتنبر2018 والتي تهم برنامج التعاون الثنائي في مجال البحث والابتكار في الميادين ذات الأولوية المشتركة بين البلدين (تم التوصل ب 145 مشروعا في هذا الإطار) وبرنامج إحداث وتمويل مخابر بحث مشتركة (تم التوصل ب 22 مشروعا في إطار هذا البرنامج). كما تم انعقاد الدورة الأولى للتعاون الجامعي المغربي التونسي في دجنبر 2018 بأكادير حيث تم خلالها رصد غلاف مالي قيمته 1 مليون اورو من كل جانب للدفع بهذا التعاون الى مستوى أكبر.

- المساهمة في تفعيل مضامين مذكرة التفاهم الموقعة بين المغرب والتايلاند باقتراح مجموعة من البرامج والمشاريع لتعزيز التعاون في ميدان البحث العلمي والابتكار وذلك خلال انعقاد الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة بين البلدين بالتايلاند ما بين 20 و22 نونبر 2018.
- المساهمة في اقتراح مجموعة من البرامج والمشاريع لتعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي بين المغرب وأندونيسيا وبين المغرب وكوريا الجنوبية وبين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية.

- تفعيل وتتبع مجموعة من برامج التعاون المتعدد الأطراف:

- التوقيع يوم 10 أبريل 2018 ببروكسيل على اتفاق الشراكة في مجال البحث والابتكار في المنطقة المتوسطية بريما "**PRIMA**" والذي يعتبر من أهم مبادرات الاتحاد الأوروبي في مجال دعم البحث والابتكار. سيساهم المغرب بموجب هذا الاتفاق ب 20 مليون درهم لتمويل مشاريع البحث المشتركة في مجالات تدبير الماء والأنظمة الفلاحية وسلسلات الصناعات الغذائية، وقد تم الإعلان عن طلبات العروض الاولى بهذا المشروع والتي مكنت من تمويل 8 مشاريع بحث مشتركة كما تم تنظيم خلال شهر دجنبر 2018 عدة زيارات ميدانية لجميع الجامعات والمؤسسات العمومية للبحث والمؤسسات غير التابعة للجامعات من أجل تحسيس وتشجيع الباحثين المغاربة على المشاركة في طلبات العروض الثانية التي تم الإعلان عنها؛
- تتبع تمويل 28 مشروع بحث مشترك في مجال الفلاحة خلال طلبات العروض للدورات الثلاث للبرنامج الأورو–متوسطي"**ARIMNET**" مع تخصيص ميزانية قدرها 20 مليون درهم؛
- تمويل 21 مشروعا للبحث في ميداني البيئة والتدبير المستدام للمياه بمبلغ قدره 13 مليون درهم في إطار البرنامج الأورو–متوسطي « **ERANETMED** »
- مواصلة تحسيس وتشجيع الباحثين المغاربة على المشاركة في البرنامج الأوروبي للبحث والابتكار **"أفق 2020"** والذي مكن إلى حدود 2018 من تمويل 46 مشروعا للبحث بمشاركة 52 مؤسسة علمية وطنية؛
- إنشاء سنة 2018 شبكة متعلقة بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بين دول **حوار 5+5** والتي تهدف إلى تعزيز الروابط الأكاديمية والعلمية من خلال تنقل الطلاب والباحثين وتطوير شراكات جديدة لتنفيذ مشاريع تعاونية جديدة؛

- مواصلة التعاون مع المنظمات الجهوية والدولية لتفعيل مختلف برامج واتفاقيات التعاون والشراكة؛
- المساهمة في أنشطة بعض القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية ذات الصلة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار: الوزارة المكلفة بالتنمية المستدامة، الوزارة المكلفة بالماء، وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي الإشعاعي، المعهد الوطني للصحة، إدارة الدفاع الوطني، المديرية العامة للوقاية المدنية والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات.

4.تحسين حكامة منظومة التعليم العالي

1.4. إرساء نظام معلوماتي شامل ومندمج حول المنظومة وإدماج التكنولوجيا الرقمية في التكوين

1.1.4. تطوير الإدارة الإلكترونية وتوفير الخدمات للمواطنين

- تطوير خدمة إلكترونية لفائدة حاملي البكالوريا لإيداع طلبات التسجيل في المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود وتتبعها (نسبة الإنجاز 95%)؛
- تطوير خدمة إلكترونية لإيداع طلبات معادلات الشواهد وتطوير نظام لتدبير هذه الطلبات (نسبة الإنجاز 70%)؛
- تطوير نظام لتدبير طلبات تسجيل الطلبة الأجانب (نسبة الإنجاز 80%)؛
- المشاركة في أعمال اللجنة البين وزارية لإنشاء نظام موحد لتدبير الموارد البشرية: المشاركة في إعداد الاتفاقية ودفتر تحملات النظام؛
- تفعيل بروتوكول تبادل المعلومات مع مديرية منظومة الإعلام بقطاع التربية الوطنية؛
- تفعيل النظام الخاص بتدبير قاعات الاجتماعات؛
- دراسة مقارنة حول نظام تدبير المراسلات؛
- إعداد دفتر المساطر لتدبير البحث العلمي وطنيا وبالجامعات (نسبة الإنجاز 40%)؛
- طلب تمويل مشروع تطوير نظام معلوماتي وطني لتدبير البحث العلمي والابتكار من صندوق تحديث الإدارات العمومية والموافقة على التمويل من طرف الصندوق؛
- إعداد دفتر التحملات "المساعدة في إدارة المشاريع" (assistance à maitrise d'ouvrage) (نسبة الإنجاز 100%)؛
- تطوير نظام لتدبير طلبات اعتماد المسالك (نسبة الإنجاز 80 %)؛
- تقييم وظيفي لنظام SAGE بشراكة مع بعض الجامعات؛
- تجريب نظام معلوماتي خاص بتدبير توظيف الأساتذة الباحثين بالجامعات؛
- تتبع مشروع تسجيل الطلبة بنظام التغطية الصحية: المرحلة الأولى (إعادة تطوير الاستمارات الإلكترونية الخاصة بالتسجيل القبلي للطلبة من أجل إضافة المعلومات)؛
- تتبع مشروع تسجيل الطلبة بنظام التغطية الصحية: المرحلة الثانية (تطوير تطبيق لتتبع تسجيل الطلبة بنظام التغطية الصحية الإجبارية من طرف الجامعات والمكتب الوطني للأعمال الجامعية والاجتماعية والثقافية)؛
- تتبع مشروع تسجيل الطلبة بنظام التغطية الصحية: المرحلة الثالثة (توفير خدمة إلكترونية لفائدة الطلبة عبر البوابة الإلكترونية للوزارة للاطلاع على وضعية طلباتهم)؛
- وضع منصة رهن إشارة الجامعات لتحميل المعطيات الخاصة بالتلاميذ الحاصلين على البكالوريا.

2.1.4 تطوير البنية التحتية والأمن المعلوماتي

- اقتناء نظام الحماية من الفيروسات للحواسيب والخوادم الآلية
- اقتناء نظام مراقبة شبكة المعلوميات
- اقتناء، تركيب ووضع نظام خوادم شبكة المعلوميات بموقع أكدال

- اقتناء، تركيب ووضع شبكة المعلوميات بموقع أكدال
- اكتراء حق استعمال البرامج المعلوماتية Microsoft
- اقتناء عتاد معلومياتي وبرامج معلومياتية من أجل وضع منصة للحفظ والاسترداد (plateforme de sauvegarde et de restauration)
- اقتناء عتاد معلومياتي وبرامج معلومياتية من أجل وضع منصة الأمن (plate forme de sécurité)
- اقتناء لوازم معلومياتية لفائدة المصلحة المركزية
- اقتناء عتاد معلومياتي لفائدة المصلحة المركزية .

2.4.تطوير التعاون والشراكة على الصعيدين الوطني والدولي

عمل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، خلال سنة 2017-2018، على مواصلة توسيع مجالات وآفاق التعاون والشراكة على الصعيدين الدولي والوطني، وذلك بغية خلق دينامية تبادل وتقاسم الخبرات والممارسات الجيدة وفسح إمكانيات لتنويع الموارد وتوفير تمويلات إضافية. وفيما يلي عرض لأهم المنجزات المتحققة خلال هذه السنة.

1.2.4.التعاون الدولي

- توسيع نطاق **التعاون الدولي الثنائي:**

- إبرام 09 اتفاقيات تعاون على الصعيد الدولي وإعداد وتوقيع 03 برامج تنفيذية مع 3 دول أوروبية (هنغاريا والبرتغال وصربيا) في مجالي التعليم العالي والبحث العلمي؛
- المشاركة في الاجتماعات واللجان المشتركة من خلال تمثيل المغرب في 20 اجتماع رفيع المستوى؛
- تشجيع تبادل الخبرات الأكاديمية من خلال تنسيق عملية تعيين 18 مقرئ لغات أجنبيين بالجامعات المغربية. بالإضافة إلى تبادل أساتذة باحثين للتدريس بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
- تفعيل وتتبع تنفيذ برامج التعاون الثنائي:
  - تشجيع التعاون المباشر بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي؛
  - تبادل زيارات المسؤولين والأكاديميين والخبراء، بهدف الاطلاع على الإنجازات والتجارب التي حققها كل جانب؛
  - المشاركة في المؤتمرات العلمية والندوات ومحاضرات حول مواضيع ذات الأهمية المشتركة.
- مواصلة تعزيز التعاون لتقوية اللغات الأجنبية في الجامعات المغربية.

- تعزيز التعاون **المتعدد الأطراف مع المنظمات والهيئات الدولية:**

- تدبير الملفات المرتبطة بمساهمة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي التي تدخل في إطار أنشطة واختصاصات المنظمات والهيئات الدولية التي تتمتع فيها بلادنا بالعضوية؛
- تدبير منح التعاون الدولي المقدمة لفائدة الطلبة المغاربة، المنصوص عليها في اتفاقيات التعاون المبرمة في إطار العلاقة المتعددة الأطراف بين الدول الأعضاء بالمنظمات؛
- تدبير ترشيحات الموظفين والمستخدمين بالوظيفة العمومية، في إطار برامج التعاون المقدمة من طرف إحدى المنظمات لدولها الأعضاء.

- تدبير **منح التعاون الدولي وتسجيل الطلبة الأجانب:**

- استفادة حوالي **500 طالب** من منح التعاون المقدمة لفائدة الطلبة المغاربة من قرابة 30 دولة شريكة؛

- تمكين الطلبة المغاربة الناجحين في الاختبارات الكتابية لمباريات ولوج المدارس العليا للمهندسين والتجارة بفرنسا من **300 تذكرة سفر مجانية** قصد اجتياز الامتحانات الشفوية. ويتم تدبير هذه العملية بشراكة مع قطاع التربية الوطنية وشركة الخطوط الجوية الملكية؛
- تحيين اتفاقيات التعاون الثنائي في مجال التبادل الطلابي مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة، بما يتناسب مع الحاجيات الوطنية ذات الأولوية لبلادنا في مجال تكوين الموارد البشرية المؤهلة؛
- ضمان أكبر نسبة ممكنة من المقاعد البيداغوجية لفائدة الطلبة الأجانب:
  - من بين **4979 طلب ترشيح** استفاد **3442 طالب أجنبي** من المقاعد البيداغوجية بالمؤسسات الجامعية الوطنية، من بينهم 68% من طلبة الدول الإفريقية و28 % من الطلبة العرب؛
  - استفادة **95%** من الطلبة الأفارقة من منح الدراسة التي تخولها الحكومة المغربية في إطار مختلف برامج التعاون الطلابي؛
  - توفير **850 سرير** من خلال "الحي الجامعي الدولي" الذي تضطلع بتسييره الوكالة المغربية للتعاون الدولي، زيادة على ما يوفره المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية من أسرة بمختلف الأحياء الجامعية.

2.2.4. تطوير الشراكات

- إبرام عدة اتفاقيات شراكة **على الصعيد الوطني:**

- اتفاقية الشراكة لتبادل المعطيات مع وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء في إطار إنشاء مرصد البناء والاشغال العمومية، تم توقيعها بتاريخ 29 يونيو 2017؛
- اتفاقية الشراكة بين كتابة الدولة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي ووزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والجمعية الثقافية الأمريكية من أجل تعميم مشروع مبادرة التدريب على تدريس اللغة الإنجليزية "ETII"، (7 مدن دورة 2017-2018) تم توقيعها بتاريخ 27 نونبر 2017؛
- الاتفاقية الإطار للشراكة بين كتابة الدولة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي والوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة التي تخص التعاون بين الطرفين من أجل تنفيذ السياسة الوطنية للهجرة واللجوء والسياسة الحكومية المتعلقة بالمغاربة المقيمين بالخارج، تم توقيعها بتاريخ 21 دجنبر 2017؛
- اتفاقيات للشراكة بين الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة ومجموعة من الجامعات المغربية من أجل تنظيم جامعات موسمية لفائدة الشباب المغاربة المقيمين بالخارج"، تم توقيعها بتاريخ 21 دجنبر 2017؛
- اتفاقية الشراكة لتبادل المعطيات بين المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، تم توقيعها بتاريخ 18 يناير 2018؛
- اتفاقية الشراكة بين الوزارة ووزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي لمواكبة قطاعات الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي في إطار مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020، تم توقيعها بتاريخ 07 فبراير 2018؛

- اتفاقية إطار للشراكة بين الوزارة ووزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والجمعية الثقافية الأمريكية من أجل تعميم مشروع مبادرة التدريب على تدريس اللغة الإنجليزية "ETII" (08 مدن)؛
- اتفاقيات خاصة بين الجامعات والمراكز اللغوية الأمريكية والمؤسسات التابعة محليا لوزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي (فاس، مكناس، وجدة، طنجة، القنيطرة، الرباط، الدار البيضاء، الجديدة)؛
- اتفاقية إطار للشراكة بين الوزارة ومركز الدراسات الأسرية والبحث في القيم والقانون؛
- تنظيم جامعات موسمية "شتوية وربيعية وصيفية وخريفية.

▪ توطيد **الشراكة عام–خاص:**

- دراسة ومواكبة مشاريع إحداث جامعات أجنبية ومؤسسات التعليم العالي بالمغرب في إطار الشراكة؛
- دعم استفادة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من برامج ومبادرات الشراكة المقترحة من طرف المقاولات الأجنبية وتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني في هذا الإطار:
  - دعم استفادة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات من مبادرة شراكة واردة من الشركة النرويجية ShareMy3D عبر وزارة الخارجية والتعاون لتمكين الجامعات والمدارس والمعاهد المغربية من الاستفادة
  - دعم استفادة الجامعات من برنامج التعاون بين اليابان وهيئة الأمم المتحدة « Kibo CUBE » الموجه للخبراء بالمختبرات العلمية وبنيات البحث في مجال الاتصالات والأقمار الاصطناعية؛
  - اقتراح عدة محاور لتعزيز التعاون والشراكة مع المعهد السويدي للبيئة المحدث في إطار الشراكة عام– خاص وذلك في أفق وضع برامج وأنشطة تهم التداريب والتكوين والبحث والريادة المقاولاتية داخل المقاولات السويدية بالمغرب وبالسويد؛
  - تعزيز علاقات التعاون والشراكة في مجال التميز خصوصا مع المراكز المختصة في هذا المجال كمركز الملك عبد الله الثاني للتميز.
- جرد وتتبع اتفاقيات الشراكة والتعاون المبرمة مع القطاع الخاص الوطني والدولي:
  - إطلاق عملية جرد خرائطي سنوي لاتفاقيات الشراكة والتعاون المبرمة ما بين الجامعات المغربية والمقاولات الوطنية والدولية والمنظمات المهنية وكذلك رصد وجرد المبادرات الرائدة لانفتاح الجامعة على عالم المقاولة (إحصاء ما يناهز 653 اتفاقية بين الجامعات والشركاء الاقتصاديين والصناعيين الخواص)؛
  - إعداد قاعدة معطيات شاملة وتحيينها سنويا خاصة بالعقود واتفاقيات التعاون والشراكة المبرمة بين الجامعات والفاعلين الاقتصاديين والصناعيين الخواص تجمع كذلك أهم المبادرات والأنشطة المتعلقة بالانفتاح على عالم المقاولة.
- المساهمة في الأنشطة المرتبطة بالريادة المقاولاتية وبرامج التشغيل الذاتي ونظام المقاول الذاتي:
  - المشاركة في اللقاء الوطني الثالث لمديري ومسؤولي البحث والتطوير حول موضوع "تقوية العلاقة بين الجامعة والمقاولة" المنظم في 26 شتنبر 2017 بالدار البيضاء من طرف الجمعية المغربية للبحث التنموي "R&D Maroc"؛

- المشاركة في أشغال الاجتماع الأول للجنة الوطنية للمقاول الذاتي المنعقد يوم 9 نونبر 2017 المنصوص عليها في القانون رقم 114.13 المتعلق بنظام المقاول الذاتي وذلك بمقر وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي؛
- المشاركة في اجتماعات وأنشطة مشروعSALEEM الذي تم إطلاقه في إطار برنامج +Erasmus الخاص بهيكلة ومواكبة الريادة الطلابية (Entreprenariat Etudiant).

3.4. تحيين النصوص القانونية المنظمة للقطاع

عرفت سنة 2017-2018 استصدار وإعداد مجموعة من النصوص القانونية التي تتعلق بالمحاور الرئيسية التالية:

- تحويل مجموعة من المؤسسات الجامعية من جامعة لأخرى لخلق الانسجام بين التقطيع الجهوي للمملكة والخريطة الجامعية:
  - مرسوم رقم 2.18.236 صادر في 24 من شعبان 1439 (11 ماي 2018) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.90.554 صادر في 2 رجب1411 (18 يناير 1991) المتعلق بالمؤسسات الجامعية والأحياء الجامعية؛
- إحداث سلك الإجازة في التربية:
  - مرسوم رقم 2.18.504 صادر في 3 ذي القعدة 1439 (17 يونيو 2018) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (7 يونيو 2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة (إحداث الإجازة في التربية. وكذا التنصيص على تولي مدرسة الملك فهد للترجمة تحضير وتسليم الشهادات والدبلومات التالي: دبلوم مترجم تحريري ودبلوم مترجم فوري؛ دبلوم في الترجمة السمعية والبصرية؛ الماستر والماستر المتخصص)؛
  - قرار لوزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 1913.18 صادر في 5 شوال 1439 (19 يونيو 2018) بالمصادقة على دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك الإجازة في التربية.
- بلورة والمصادقة على مجموعة من دفاتر الضوابط البيداغوجية لسلكي الإجازة والماستر ببعض مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات؛
- حكامة التعليم العالي الخاص:
  - مرسوم رقم 2.17.747 صادر في 16 ربيع الآخر 1439 (4 يناير2018) يقضي بمنح اعتراف الدولة بالجامعة الأورو متوسطية بفاس؛
  - قرار لوزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 736.18 صادر في 24 جمادى الآخرة 1439 (13 مارس 2018) بتغيير قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر رقم 1627.03 صادر في 14 رجب 1425 (31 أغسطس 2004) بتحديد شروط وكيفيات انتخاب الممثلين القانونيين لمؤسسات التعليم العالي الخاص في لجنة تنسيق التعليم العالي الخاص. (إضافة تمثيلية الجامعات الخاصة والجامعات الشريكة في لجنة تنسيق التعليم العالي الخاص).
- تحسين حكامة نظام التأمين الأساسي الإجباري عن المرض لفائدة الطلبة:

- مرسوم رقم 2.18.513 صادر في17 من ذي القعدة 1439 (31 يوليو 2018) بتغيير المرسوم رقم 2.15.657 بتاريخ 18 من ذي القعدة 1436 (3سبتمبر2015) بتطبيق القانون رقم 116.12 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة. (تعزيز حكامة نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة).

4.4. تدبير الموارد البشرية والمالية للقطاع

1.4.4. الموارد البشرية

- تدبير الوضعية الإدارية للموارد البشرية:

تم تخصيص 1700 منصب مالي لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي برسم سنة 2018. وقد تم، خلال سنة 2017-2018، توظيف **1063** إطار جديد بقطاع التعليم العالي الجامعي العمومي يتوزعون كالتالي:

- 237 إطار إداري وتقني؛
- 130 أستاذ باحث؛
- 696 أستاذ باحث في إطار المناصب المحولة؛

كما تمت استفادة **6463** إطار من الترقية وترسيم **767** متدرب.

- الاهتمام بالشؤون الاجتماعية للموارد البشرية العاملة بالقطاع:

- تنظيم حملة طبية استفاد منها 362 موظف؛
- تنظيم لقاء تواصلي مع مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتعليم والتكوين استفاد منه 194 موظف؛
- تنظيم حملة التبرع بالدم تبرع فيها 95 موظف؛
- نشر ما يقارب 620 نسخة من دليل مصغر إلكتروني حول الصيام والصحة « Jeûne et santé ».

2.4.4. ميزانية القطاع برسم سنة 2017-2018

بلغ مجموع الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي **10 732 980 000 درهم**، برسم سنة 2018، أي ما يمثل **4,91%** من الميزانية العامة للدولة .

وعرف مجموع الاعتمادات المفتوحة في ميزانية سنة 2018، بالنسبة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، زيادة بلغت نسبتها **7,23%** مقارنة مع ميزانية سنة 2017. وقد انتقلت هذه الميزانية من **10 009 646 000** درهم سنة 2017 إلى **10 732 980 000** درهم سنة 2018.

تطور الاعتمادات الإجمالية المرصودة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بين سنتي 2017 و2018

الميزانية (بالدرهم)	الاعتمادات 2017	الاعتمادات 2018	الفرق	التطور
	(1)	(2)	(2) - (1)	ب %
ميزانية التسيير	9 133 646 000	9 572 800 000	439 154 000	4,81%
ميزانية الاستثمار (*)	876 000 000	1 160 180 000	284 180 000	32,44%
مجموع ميزانية الوزارة	**10 009 646 000**	**10 732 980 000**	**723 334 000**	**7,23%**

(*) تضاف إليها 450 مليون درهم كاعتمادات الالتزام

✓ **ميزانية التسيير :**

بلغت الاعتمادات المسجلة بميزانية التسيير خلال السنة المالية 2018 ما مجموعه **9 572 800 000** درهم سنة 2018. وتتوزع كما يلي:

- الموظفون : 6 200 000 000 درهم. (65 % من مجموع ميزانية التسيير)؛
- المعدات والنفقات المختلفة: 3 372 800 000 درهم. (61 % منها مخصصة للدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة).

✓ **ميزانية الاستثمار :**

بلغت الاعتمادات المسجلة بميزانية الاستثمار خلال السنة المالية 2018 ما مجموعه **1 160 180 000 درهم** سنة 2018.

✓ **توزيع ميزانية القطاع حسب البرامج:**

تتوزع الاعتمادات المخصصة للقطاع برسم سنة 2018 حسب البرامج كالتالي:

- برنامج القيادة والحكامة: 195,441 مليون درهم (1,8%)؛
- برنامج التعليم العالي:2.018,549 مليون درهم (18,8%)؛
- برنامج البحث العلمي والتقني: 180, 859 مليون درهم (1,7%)؛
- برنامج الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة: 2.138,131 مليون درهم (19,9%).

تطور الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي حسب البرامج ما بين سنتي2017 و 2018 بالدرهم

برامج القطاع	الميزانية العامة للقطاع لسنة 2018			مجموع الميزانية لسنة 2018	قانون المالية لسنة 2017	التطور ب %
	الموظفون	المعدات و النفقات المختلفة	الاستثمار			
برنامج القيادة والحكامة		171 441 000	24 000 000	195 441 000	195 440 800	0,00 %
برنامج التعليم العالي		1 049 610 000	968 939 000	2 018 549 000	1 630 197 200	23,82 %
برنامج البحث العلمي والتقني		93 618 000	87 241 000	180 859 000	169 731 000	6,56 %
برنامج الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة		2 058 131 000	80 000 000	2 138 131 000	2 084 131 000	2,59 %
المجموع	6 200 000 000	3 372 800 000	1 160 180 000	(1) 10 732 980 000	(1) 10 009 646 000	7,23%

(1) بما فيها الموظفون (57,8%)

نسبة ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الاطر من مجموع ميزانية الوزارة ومن الميزانية العامة للدولة بالدرهم

الميزانية	الاستثمار	التسيير		المجموع
		الأجور	مجموع المعدات والنفقات المختلفة	
ميزانية القطاع (1)	1 160 180 000	6 200 000 000	3 372 800 000	**10 732 980 000**
مجموع ميزانية الوزارة (2)	5 853 680 000	42 241 372 000	11 191 418 000	**59 286 470 000**
الميزانية العامة للدولة (3)	68 229 908 000	108 853 617 000	41 536 764 000	**218 620 289 000**
النسبة % (2)/(1)	**19,82%**	**14,68%**	**30,14%**	**18,10%**
النسبة % (3)/(1)	**1,70%**	**5,70%**	**8,12%**	**4,91%**

المحور الثاني:

آفاق سنة 2018-2019

أولا: توقعات الدخول الجامعي 2018-2019

1. نتائج البكالوريا

بلغ عدد الحاصلين على شهادة البكالوريا **260017** تلميذا، خلال سنة 2018، مقابل **220004** سنة 2017، مسجلا بذلك ارتفاعا بلغت نسبته **18%** مقابل ارتفاع لا يتجاوز 7% السنة الماضية.

ويوضح البيان أسفله تطور عدد الحاصلين على شهادة البكالوريا خلال السنوات الأخيرة:

تطور عدد الحاصلين على الباكالوريا منذ 2011

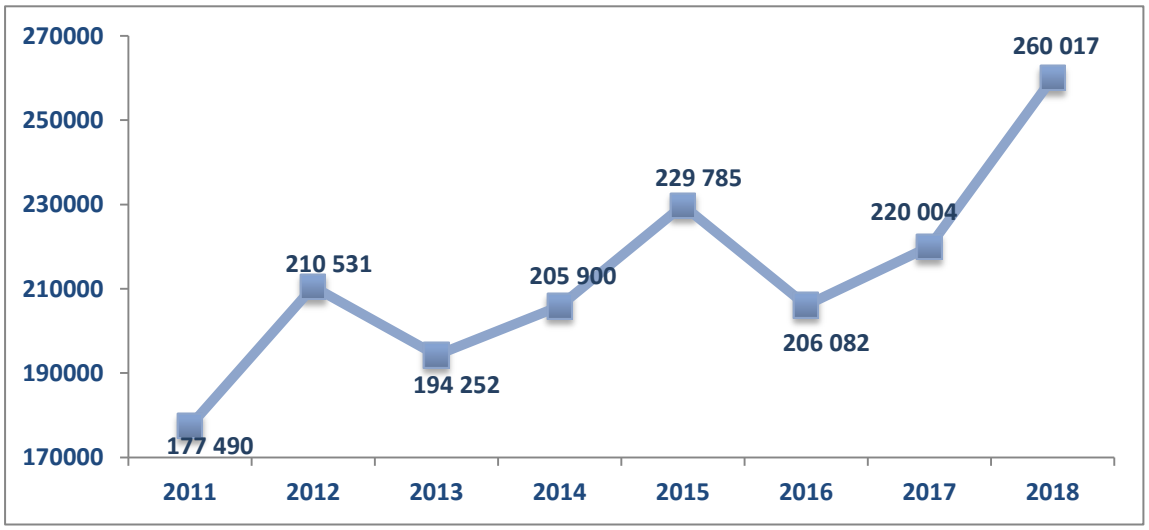

شمل ارتفاع عدد الحاصلين على شهادة الباكالوريا سنة 2018 جميع الحقول المعرفية، حيث سجل أكبر ارتفاع بالحقل المعرفي «العلوم والتقنيات» بنسبة 20,37%، متبوعا بالحقل المعرفي «الاقتصاد والتسيير» بنسبة 18,53% ثم الحقل المعرفي «الآداب والعلوم الانسانية» بنسبة 15,31%.

ويبين الجدول أسفله تطور أعداد الناجحين في البكالوريا حسب الشعبة ما بين 2017 و2018.

تطور أعداد الناجحين في الباكالوريا ما بين 2017 و2018 حسب الشعبة

شعبة البكالوريا	2017	2018	نسبة التطور
الآداب والعلوم الإنسانية	89 108	102 752	15%
علوم الفيزياء والكيمياء – علوم الحياة والأرض	102 289	123 267	21%
العلوم الرياضية	8 368	9 748	16%
الشعب التقنية	4 178	5 213	25%
الاقتصاد والتسيير	16 061	19 037	19%
المجموع	**220 004**	**260 017**	**18%**

ويمثل عدد الحاصلين على شهادة البكالوريا سنة 2018 في الشعب العلمية أزيد من 60%، ويبين الجدول التالي تطور توزيع النسب ما بين 2017 و2018:

توزيع نسب الناجحين في الباكالوريا حسب الشعب ما بين 2017 و2018

شعبة البكالوريا	2017		2018	
الآداب والعلوم الإنسانية	40,50%	40,50%	39,52%	39,52%
علوم الفيزياء والكيمياء – علوم الحياة والأرض	46,49%	59,50%	47,41%	60,48%
العلوم الرياضية	3,80%		3,75%	
الشعب التقنية	1,90%		2,00%	
الاقتصاد والتسيير	7,30%		7,32%	
المجموع	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

2. توقعات أعداد الطلبة

استنادا إلى معطيات ونتائج الباكالوريا لسنة 2018، من المرتقب أن تعرف السنة الجامعية 2018-2019 زيادة في عدد الطلبة بالتعليم العالي بنسبة **4,8%** كما هو مبين في الجدول التالي:

العدد الإجمالي للطلبة بالتعليم العالي المرتقب سنة 2018-2019

	إحصائيات 2017-2018	المرتقب سنة 2018-2019	نسبة التطور
العدد الإجمالي للطلبة	**893336**	**936400**	**4,8%**
بمؤسسات التعليم العالي الجامعي العمومي	820430	860219	4,8%
بمؤسسات التعليم العالي العمومي غير التابعة للجامعات	25 634	26 659	4,0%
بالمؤسسات المحدثة في إطار الشراكة وبمؤسسات التعليم العالي الخاص	47 272	49522	4,8%

ويقدم الجدولان أسفله التطور المرتقب لأعداد الطلبة بالتعليم **العالي الجامعي العمومي** ما بين 2017-2018 و2018-2019 حسب الحقول المعرفية وحسب نوع الاستقطاب.

أعداد الطلبة المرتقبة سنة 2018-2019 بالتعليم العالي الجامعي العمومي

حسب الحقول المعرفية

الميادين	إحصائيات 2017-2018	المرتقب سنة 2018-2019	نسبة التطور
الآداب والعلوم الإنسانية والفنون	228267	226365	-0,8%
العلوم القانونية والاقتصادية والتسيير	391899	423816	8,1%
العلوم والتقنيات	200264	210038	4,8%
المجموع	**820430**	**860219**	**4,8%**

حسب نوع الاستقطاب

نوع الاستقطاب	إحصائيات 2018-2017	المرتقب سنة 2019-2018	نسبة التطور
الولوج المفتوح	716523	737949	3%
الولوج المحدود	103907	122270	17,7%
المجموع	**820430**	**860219**	**4,8%**

ومن المتوقع أن يعرف **عدد الطلبة الجدد بالتعليم العالي** ارتفاعا ب 9,8% حيث سينتقل من **233503** إلى **256333** طالبا جديدا. كما يرتقب أن يسجل عدد الطلبة الجدد بالتعليم العالي الجامعي العمومي زيادة بنسبة 10,4%، حيث سينتقل من **210488** طالبا جديدا سنة 2017-2018 إلى **232398** طالبا جديدا خلال 2018-2019. وتعرض الجداول التالية التطور المرتقب لأعداد الطلبة الجدد بالتعليم العالي.

أعداد الطلبة الجدد بالتعليم العالي المرتقبة سنة 2018-2019

أعداد الطلبة	إحصائيات 2018-2017	المرتقب سنة 2019-2018	نسبة التطور
بمؤسسات التعليم العالي الجامعي العمومي	210488	232398	10,4%
بمؤسسات التعليم العالي العمومي غير التابعة للجامعات	10189	10596	4,0%
بالمؤسسات المحدثة في إطار الشراكة وبمؤسسات التعليم العالي الخاص	12826	13339	4,0%
المجموع	**233503**	**256333**	**9,8%**

أعداد الطلبة الجدد المرتقبة سنة 2018-2019 بالتعليم العالي الجامعي العمومي

حسب الحقول المعرفية

الميادين	إحصائيات 2018-2017	المرتقب سنة 2019-2018	نسبة التطور
الآداب والعلوم الإنسانية والفنون	51862	56935	9,7%
العلوم القانونية والاقتصادية والتسيير	113347	117600	3,8%
العلوم والتقنيات	45279	57863	27,8%
المجموع	**210488**	**232398**	**10,4%**

حسب نوع الاستقطاب

نوع الاستقطاب	إحصائيات 2018-2017	المرتقب سنة 2019-2018	نسبة التطور
الولوج المفتوح	188172	200366	6,5%
الولوج المحدود	22316	32032	43,5%
المجموع	**210488**	**232398**	**10,4%**

3.التأطير والخصاص من الموارد البشرية

يتوقع أن ينتقل مجموع الأساتذة الدائمين بالتعليم العالي بمكوناته الثلاث من **19799** في 2017-2018 إلى حوالي **20675** في 2018-2019 بزيادة قدرها 4,4%. أما عدد الإداريين فسينتقل إلى **14549** سنة 2018-2019 مقابل **14069** سنة 2017-2018 بارتفاع قدره 3,4%.

ويبين الجدول التالي تطور التأطير بالتعليم العالي الجامعي العمومي.

التأطير البيداغوجي والإداري بالتعليم العالي الجامعي العمومي

الموارد البشرية	المؤسسة	2018-2017	2019-2018			
		عدد الموارد البشرية	عدد الموارد البشرية المرتقبة	نسبة التطور	عدد الموارد البشرية الضرورية	الحاجيات من الموارد البشرية
عدد الأساتذة	المؤسسات الجامعية	13 846	14 296	3%	16 744	2 448
	معاهد البحث	108	104	-4%	104	-
	المجموع	**13 954**	**14 400**	**3%**	**16 848**	**2 448**
عدد الإداريين	المؤسسات الجامعية	5 822	6 111	5%	7 158	1 047
	معاهد البحث	113	109	-4%	109	-
	رئاسات الجامعة	970	963	-1%	963	-
	الاحياء الجامعية	1 935	1 907	-1%	1 907	-
	المجموع	**8 840**	**9 090**	**3%**	**10 137**	**1 047**
المجموع العام		**22 794**	**23 490**	**3%**	**26 985**	**3 495**

رغم المجهودات المبذولة في هذا المجال فإن التأطير، سواء البيداغوجي أو الإداري، لا يزال يعرف خصاصا كبيرا ولا يواكب التطور المطرد لأعداد الطلبة بالتعليم العالي الجامعي العمومي.

ولتحسين نسبة التأطير البيداغوجي على الصعيد الوطني ب **8** درجات مقارنة بالمعدل الوطني الملاحظ سنة 2017-2018 (**59** طالبا لكل أستاذ)، فإن الحاجيات من الأساتذة تقدر ب **2448** أستاذا. وهو حد أدنى لتحسين نسب التأطير البيداغوجي في الميادين التي تعرف اكتظاظا وكذا تغطية حاجيات المؤسسات الجديدة والمؤسسات التي لم تستكمل بعد بنيتها البيداغوجية.

ومن المرتقب أن تعرف نسبة التأطير البيداغوجي في الميادين ذات الولوج المفتوح تحسنا بعد تلبية الحاجيات، لتنتقل إلى **74** طالبا لكل أستاذ خلال 2018-2019 مقابل **86** طالبا لكل أستاذ المسجلة في 2017-2018.ويبين الجدول أسفله الخصاص من الأساتذة وتوقعات التأطير البيداغوجي حسب الميادين الدراسية للسنة الجامعية 2018-2019.

التأطير البيداغوجي بالتعليم العالي الجامعي العمومي حسب نوع المؤسسات

	2018-2017		2019-2018			
نوع المؤسسة	عدد الأساتذة	نسب التأطير	عدد الأساتذة المرتقب	نسب التأطير المرتقبة	الحاجيات من الأساتذة	النسب بعد تلبية الحاجيات
العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية	1 836	180	1 909	187	384	**156**
الآداب والعلوم الانسانية	2465	81	2525	79	450	**67**
العلوم	3 344	31	3 372	30	362	**27**
الكليات متعددة التخصصات	734	112	768	105	138	**89**
المؤسسات ذات الولوج المفتوح	**8 379**	**86**	**8574**	**86**	**1 334**	**74**
العلوم والتقنيات	1 248	23	1 260	28	296	**22**
الطب والصيدلة	1 402	14	1 474	15	222	**13**
طب الأسنان	130	15	140	14		**14**
علوم المهندس	1 010	18	1 034	21	274	**17**
التجارة والتسيير	384	37	414	41	81	**34**
التكنولوجيا	609	21	634	24	147	**19**
علوم التربية و المدارس العليا للأساتذة والمدارس العليا للتعليم التقني	663	12	739	13	87	**11**
ميادين اخرى	21	25	27	19	7	**15**
المؤسسات ذات الولوج المحدود	**5 467**	**19**	**5 722**	**21**	**1 114**	**18**
المعدل الوطني	**13 846**	**59**	**14 296**	**60**	**2 448**	**51**
معاهد البحث	**108**		**104**			
المجموع العام	**13 954**		**14 400**			

فيما يخص التأطير الإداري لسنة **2018-2019**، فمن المتوقع أن تظل النسبة مستقرة في حدود **141** طالبا لكل إداري في المعدل الوطني، ومن المنتظر أن تتحسن لتصل الى **207** بالميادين ذات الولوج المفتوح.

وتقدر الحاجيات ب **1047** منصبا من أجل تحقيق تحسن نسبي للتأطير الإداري، ليستقر في حدود **120** طالب لكل إداري كمعدل وطني (**164** كمعدل بالمؤسسات ذات الولوج المفتوح و**46** بالمؤسسات ذات

الولوج المحدود). ويبين الجدول أسفله الخصاص من الإداريين وتوقعات التأطير الإداري حسب الميادين الدراسية للسنة الجامعية **2018-2019**.

التأطير الإداري بالتعليم العالي الجامعي العمومي حسب نوع المؤسسة

نوع المؤسسة	2017-2018		2018-2019			
	عدد الإداريين والتقنيين	نسب التأطير	عدد الإداريين والتقنيين المرتقب	نسب التأطير المرتقبة	الحاجيات من الإداريين والتقنيين	النسب بعد تلبية الحاجيات
العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية	932	354	1 007	355	82	328
الآداب والعلوم الانسانية	1 087	184	1 142	175	777	104
العلوم	1 083	96	1 115	89	46	86
الكليات متعددة التخصصات	263	313	305	265	13	254
المؤسسات ذات الولوج المفتوح	**3 365**	**213**	**3 569**	**207**	**918**	**164**
العلوم والتقنيات	443	64	453	77	5	76
الطب والصيدلة	453	45	462	47	9	46
طب الأسنان	74	26	74	26		26
علوم المهندس	508	35	526	42	55	38
التجارة والتسيير	230	63	244	69	17	65
التكنولوجيا	457	28	471	32	35	30
علوم التربية والمدارس العليا للأساتذة والمدارس العليا للتعليم التقني	280	27	297	32	6	31
ميادين اخرى	12	44	15	33	2	29
المؤسسات ذات الولوج المحدود	**2 457**	**42**	**2 542**	**48**	**129**	**46**
المعدل الوطني	**5 822**	**141**	**6 111**	**141**	**1 047**	**120**
معاهد البحث	113		109			
رئاسات الجامعات	970		963			
مجموع الجامعات	6 905		7 183			
الاحياء الجامعية	1 935		1 907			
المجموع العام	**8 840**		**9 090**			

4.الطاقة الاستيعابية المرتقبة بالتعليم العالي الجامعي العمومي

يرتقب أن تعرف الجامعات العمومية توسيع طاقتها الاستيعابية ب 4889 مقعدا إضافيا، أي بزيادة 1% مقارنة بالسنة الماضية، وتبقى هذه الزيادة جد ضعيفة لتحسين نسبة استعمال الطاقة الاستيعابية حيث من المتوقع أن تتراجع هذه النسبة من 160 طالبا لكل 100 مقعد سنة 2017-2018 الى **166 طالبا لكل 100 مقعد** سنة 2018-2019.

الطاقة الاستيعابية المرتقبة 2018-2019 حسب نوع الاستقطاب

نوع الاستقطاب	الطاقة الاستيعابية (عدد المقاعد)		نسبة استغلال الطاقة الاستيعابية (عدد الطلبة لكل 100 مقعد)	
	2017-2018	2018-2019 (المرتقبة)	2017-2018	2018-2019 (المرتقبة)
الولوج المفتوح	346835	348734	207	212
الولوج المحدود	165795	168785	63	72
المجموع	**512630**	**517519**	**160**	**166**

5. المسالك المعتمدة

بلغ عدد المسالك المعتمدة **2388** مسلكا، برسم السنة الجامعية 2018- 2019، تشكل المسالك الممهننة منها نسبة **51 %**. ويبين الجدولان أسفله توزيع المسالك المعتمدة حسب الحقول المعرفية وحسب الجامعات.

توزيع المسالك المعتمدة حسب الحقول المعرفية

الحقل المعرفي	العلوم والتقنيات	العلوم القانونية والاقتصادية والتدبير	الآداب والعلوم الإنسانية والفنون	علوم الصحة	المجموع
عدد المسالك المعتمدة	1057	680	640	11	**2388**

توزيع المسالك المعتمدة حسب الجامعات سنة 2018-2019

الجامعة	عدد المسالك المعتمدة	النسبة
محمد الخامس الرباط	288	12%
الحسن الثاني البيضاء	361	15%
سيدي محمد بن عبد الله – فاس	233	10%
القاضي عياض مراكش	195	8%
محمد الأول وجدة	152	6 %
عبد المالك السعدي تطوان	229	10%
شعيب الدكالي الجديدة	84	4 %
مولاي إسماعيل مكناس	191	8 %
الحسن الأول سطات	138	6 %
ابن طفيل القنيطرة	113	5%
ابن زهر أكادير	188	8%
السلطان مولاي سليمان بني ملال	84	4%
المؤسسات غير التابعة للجامعات	132	6%
المجموع	**2388**	**100%**

ثانيا: مستجدات الدخول الجامعي والأوراش ذات الأولوية

سيعرف الدخول الجامعي المقبل مواصلة تفعيل إجراءات مخطط عمل القطاع للفترة 2017-2021 عبر مجموعة من الأوراش تتلخص فيما يلي:

1. تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي لتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص واستدامة التعلم

إن مواكبة الطلب على التعليم العالي تفرض وضع تصور جديد لتوزيع العرض يستجيب لحاجيات المحيط الاجتماعي والاقتصادي الوطني والجهوي والتغطية المجالية. في هذا الإطار، سيتم:

1.1. توسيع العرض في إطار سياسة القرب وتكافؤ الفرص

في إطار المجهودات التي يقوم بها القطاع قصد تقوية و تنويع العرض ستعرف السنة الجامعية 2018-2019:

- تغيير طابع بعض المؤسسات الجامعية، ويتعلق الأمر بتحويل:
  - المدرسة العليا للتكنولوجيا ببرشيد التابعة لجامعة الحسن الأول- سطات إلى مدرسة وطنية للعلوم التطبيقية؛
  - الكلية المتعددة التخصصات بالجديدة التابعة لجامعة شعيب الدكالي-الجديدة إلى كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية.

- الكلية المتعددة التخصصات بتطوان التابعة لجامعة عبد المالك السعدي –تطوان إلى كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية.
- كلية العلوم الشرعية بالسمارة إلى الكلية المتعددة التخصصات بالسمارة التابعة لجامعة ابن زهر – أكادير ؛
- كلية أصول الدين بتطوان إلى كلية أصول الدين وحوار الحضارات التابعة لجامعة عبد المالك السعدي – تطوان.

- فتح **3** مؤسسات جديدة وملحقة:
  - كلية اللغات والفنون والعلوم الانسانية بسطات؛
  - كلية اللغات والفنون والعلوم الانسانية بايت ملول؛
  - كلية العلوم التطبيقية بايت ملول.
  - ملحقة بالقصر الكبير للكلية المتعددة التخصصات بالعرائش؛
- برمجة تحويل المدارس العليا لأساتذة التعليم التقني بكل من الرباط والمحمدية إلى مدارس وطنية للمهندسين؛
- برمجة إحداث مركزين جامعيين بكل من بركان وتاوريرت تابعين لمؤسسات جامعة محمد الأول بوجدة؛
- برمجة إحداث **9** مؤسسات جامعية جديدة، كما هو مبين في الجدول التالي:

المؤسسة	السنة المرتقبة للافتتاح
كلية المتعددة التخصصات الحسيمة	2020-2019
كلية المتعددة التخصصات سيدي بنور	2020-2019
المدرسة العليا للتكنولوجيا تطوان	2020-2019
المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير مكناس	2020-2019
المدرسة العليا للتكنولوجيا الداخلة	2020-2019
المدرسة العليا للتربية والتكوين –القنيطرة	2020-2019
كلية الطب والصيدلة العيون	2021-2020
المدرسة العليا للتكنولوجيا قلعة السراغنة	2022-2021
كلية المتعددة التخصصات تاونات	2022-2021

2.1. توفير الحاجيات من الموارد البشرية البيداغوجية والإدارية والسهر على حسن تدبيرها

من أجل مواكبة الطلب المتزايد على التعليم العالي الجامعي وتقوية التكوينات الممهننة والارتقاء بالجودة لتحسين مخرجات التعليم العالي وملاءمتها مع متطلبات التنمية، فإن حاجيات القطاع من الموارد البشرية برسم سنة 2019 تم تحديدها في حوالي **3500** إطار بيداغوجي وإداري.

بالموازاة مع ذلك سيتواصل:

- دعم التكوين في سلك الدكتوراه، وخاصة في التخصصات التي تعرف ضعفا في التأطير على مستوى الجامعات؛
- تمكين جميع الطلبة المسجلين بسلك الدكتوراه من الاستفادة من المنحة؛
- وضع برنامج للتكوين والتأهيل البيداغوجي لفائدة أساتذة التعليم العالي المساعدين خلال فترة التدريب؛
- دعم الكفاءات بالتكوين المستمر للأطر البيداغوجية والإدارية العاملة بالقطاع؛

- تثمين مسارات التوظيف بالنسبة للكفاءات المغربية والأجنبية من أجل استقطابها.

3.1. تعزيز الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة

سيعرف الدخول الجامعي 2018-2019 مواصلة تفعيل إجراءات مخطط عمل المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية على عدة مستويات:

1.3.1. على مستوى المنح

- يرتقب أن يصل عدد منح التعليم العالي خلال الدخول الجامعي 2018-2019 إلى **381783** منحة منها 162283 منحة جديدة بالأسلاك الدراسية الثلاث؛
- العمل على ضمان عملية صرف المنح في الآجال المحددة (قبل متم شهر شتنبر 2018 بالنسبة للطلبة القدامى وقبل 13 أكتوبر بالنسبة للطلبة الجدد).

2.3.1. على مستوى الإيواء

- انتهاء أشغال بناء الحي الجامعي بآسفي، والذي يتكون من 4 أجنحة للسكن بطاقة إيوائية تصل إلى 736 سرير ، وملاعب رياضية، وفضاءات اجتماعية وثقافية ومطعم جامعي. وقد أصبح هذا الحي جاهزا لاستقبال الطلبة ابتداءا من هذا الدخول الجامعي؛
- فتح الحي الجامعي الجديد بأكادير خلال شهر أكتوبر، على أن يتم انجازه على مرحلتين:
  - المرحلة الأولى والحالية: مكونة من 6 أجنحة للسكن بطاقة إيوائية تصل إلى 1040 سرير، وحمامات مشتركة إضافة إلى مركز طبي والإدارة؛
  - المرحلة الثانية: تتعلق بالفضاءات الرياضية والثقافية والاجتماعية والخدماتية. وسيتم إطلاق الدراسات الخاصة بإنجاز هذه المرحلة خلال هذه السنة.
- بناء ملحقة للحي الجامعي بالراشدية بطاقة استيعابية تصل إلى 1200 سرير والتي من المنتظر انتهاء أشغالها قبل الدخول الجامعي المقبل.
- إطلاق أشغال بناء أحياء جامعية جديدة أو ملحقات أحياء قائمة بطاقة إيوائية إجمالية تبلغ 3700 سرير يرتقب استغلالها خلال السنوات الثلاث المقبلة؛
- إطلاق العديد من أوراش تهيئة وصيانة وإصلاح الأحياء الجامعية، من بنايات، وغرف ومكاتب ومطاعم وفضاءات لتوفير ظروف استقبال جيدة خلال هذا الموسم الجامعي.

3.3.1. على مستوى الإطعام

تعزيز بنية الاستقبال موازاة مع الدخول الجامعي الحالي ب:

- فتح ثلاث مطاعم جامعية جديدة بكل من الجديدة، وأسفي وسطات
- إعادة فتح ثلاث مطاعم جامعية بفاس بعد إصلاحها (فاس سايس 1 و2 وفاس ظهر المهراز)؛
- مشروع بناء 6 مطاعم جديدة بكل من تطوان وتازة والقنيطرة والحسيمة والمحمدية وفاس؛
- اعتماد نظام البطائق الالكترونية القابلة للتعبئة التي ستمكن الطلبة من اقتناء تذاكر المطاعم الجامعية مسبقا وحجز وجباتهم بطريقة إلكترونية. ويتم حاليا العمل على دراسة إمكانية تفعيل هذه المقاربة على مستوى حي جامعي (site pilote) قبل تعميمها على المطاعم الجامعية الأخرى.

4.3.1.على مستوى التغطية الصحية

- تعزيز حكامة نظام التامين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة في اتجاه التبسيط والرفع من الطلبة المستفيدين حيث:
  - حذف إلزامية المصادقة على طلب التغطية الصحية؛
  - ربط الانخراط في التغطية الصحية بالتسجيل القبلي بالجامعات؛
  - تشكيل نقط اتصال بالجامعات مكلفة بهذا الملف؛
  - التبادل الالكتروني للوائح الطلبة مع الحفاظ، هذه السنة، على رسالة الإحالة على الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي موقع من رئيس الجامعة أو من ينوب عنه.
- بناء مراكز صحية بالأحياء الجامعية الجديدة، ويتعلق الأمر بالمدن التالية: أكادير، تطوان، القنيطرة والجديدة؛
- مشروع إحداث نظام للتأمين عن الحوادث للطلبة « INDIVIDUELLE ACCIDENT UNIVERSITAIRE – IAU »

5.3.1. على مستوى الأنشطة الرياضية والثقافية الجامعية

- إعداد برنامج وطني جامعي للأنشطة الرياضية للسنة الجامعية 2018-2019 يتضمن أكثر من 20 تظاهرة رياضية في مختلف الرياضات؛
- إعداد مخطط سنوي للأنشطة الثقافية للسنة الجامعية 2018-2019 يتضمن عدة أنشطة:
  - إعداد فرقة مسرحية في كل مدينة جامعية؛
  - تنظيم ورشات ودورات تكوينية وحملات تحسيسية لتكوين النخب الفنية والعلمية في مختلف المجالات الفنية الإبداعية والابتكار العلمي؛
  - الإسهام في تعميق ثقافة العمل التطوعي والتشبع بقيم المواطنة؛
  - تشجيع الطلبة على التجمع في المناسبات الوطنية والدينية وتعزيز الهوية والاعتزاز بالانتماء إلى الوطن؛
  - تنظيم الأسبوع الوطني للثقافة الجامعية؛
  - تنظيم ملتقيات ومهرجانات للتعريف بإبداعات الطلبة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار مخطط عمل المكتب الوطني للأعمال الجامعية الثقافية والاجتماعية سيتم تفعيل مجموعة من الإجراءات التدبيرية والتنظيمية خلال سنة 2018-2019.، يتعلق الأمر ب:

- تفعيل منظام المكتب والنظام الأساسي لمستخدمي المكتب؛
- إعداد وتفعيل دلائل المساطر للمكتب؛
- إرساء نظام معلوماتي مندمج: تدبير المنح، تدبير الإيواء/الإطعام، التغطية الصحية، التدبير المالي والمحاسباتي، تنظيم الأرشيف وتجريد تدبير مكتب الضبط والبريد؛
- تفعيل النظام الخاص لصفقات المكتب؛
- إعداد مراجع بناء الأحياء الجامعية.

2.تحسين العرض التربوي والملاءمة بين التكوين والتشغيل

من أجل ضمان جاذبية وتنافسية النموذج البيداغوجي الوطني والرفع من مردوديته الداخلية والخارجية بشكل يضمن التوافق ما بين التكوين والحاجيات الآنية والمستقبلية لسوق الشغل، سيتم العمل على:

1.2. ملاءمة التكوينات لمتطلبات سوق الشغل

- اتخاذ التدابير العملية لتفعيل التوجيهات الملكية، الواردة في خطاب 20 غشت 2018، من أجل التصدي لإشكالية الملاءمة ما بين التكوين والتشغيل من خلال:
  - تنظيم "**لقاء وطني للتشغيل والتكوين**"، وذلك قبل نهاية السنة من أجل "بلورة قرارات عملية وحلول جديدة وإطلاق مبادرات، ووضع خارطة طريق مضبوطة للنهوض بالتشغيل"؛
  - إعطاء الأسبقية للتخصصات التي توفر الشغل؛
  - اعتماد نظام ناجع للتوجيه المبكر؛
  - اعتماد اتفاقية إطار بين الحكومة والقطاع الخاص لإعطاء دفعة قوية في مجال إعادة تأهيل الطلبة الذين يغادرون الدراسة دون شواهد، بما يتيح لهم الفرص من جديد لتسهيل اندماجهم في الحياة المهنية والاجتماعية؛
  - وضع برنامج إجباري على مستوى كل مؤسسة لتأهيل الطلبة في اللغات الاجنبية لمدة من ثلاث إلى ستة أشهر، وتعزيز إدماج تعليم هذه اللغات في كل مستويات التعليم، وخاصة في تدريس المواد التقنية والعلمية.
- تنظيم ملتقى وطني حول "**تقييم وتطوير المنظومة البيداغوجية للتعليم العالي بالمغرب**" يومي 2 و3 أكتوبر 2018. ويسعى هذا الملتقى إلى الرفع من المردودية الداخلية للمؤسسات ذات الولوج المفتوح وإيجاد صيغ جديدة لتعزيز المواءمة بين التكوينات وحاجيات المقاولات وتسيير ولوج حاملي الشواهد إلى سوق الشغل؛
- الرفع من عدد الطلبة الجدد بالمؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود بنسبة 30% برسم السنة الجامعية 2018-2019؛
- الرفع التدريجي من عدد الطلبة المسجلين بالمسالك الممهننة بالمؤسسات ذات الولوج المفتوح للوصول إلى نسبة 10 % في أفق 2021-2022؛
- تقوية البعد المهني بالجامعة المغربية عبر تفعيل الإطار الوطني للإشهاد ووضع نظام مندمج للتصديق على مكتسبات التجربة؛
- مأسسة التكوين بالتناوب في مختلف المسالك الجامعية بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين؛
- إصلاح الولوج المتعلق بمدارس المهندسين والتكوينات الخاصة بالدبلوم الجامعي التكنولوجي؛
- مواصلة إصلاح التكوينات في الطب والصيدلة وطب الأسنان (السلك الثالث)؛
- تعزيز آليات الشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين والمنظمات المهنية.

2.2. تفعيل سلك الإجازة في التربية

استجابة للحاجيات الحالية والمستقبلية المعبر عنها من طرف قطاع التربية الوطنية من الأطر التربوية، سيتم انطلاق التكوين بمسالك الإجازة في التربية ابتداء من الدخول الجامعي الحالي.

3.2. تحسين المردودية الداخلية والخارجية ومد الجسور بين مختلف مكونات المنظومة

- تجريب إطلاق البوابة الوطنية الموحدة للإعلام والمساعدة على التوجيه بشكل رسمي بداية السنة الجامعية 2018-2019 في عدد من المؤسسات ليتم تعميمها فيما بعد على المستوى الوطني. وستضم هذه البوابة معلومات شاملة حول جميع مسارات التربية والتكوين والآفاق المهنية لمختلف التكوينات؛

- التنسيق مع قطاعي التربية الوطنية والتكوين المهني بغية وضع نظام مندمج للتوجيه النشيط؛
- تنسيق مشروع تعميم مراكز تنمية الكفاءات المهنية والوظيفية (Career Centers) بالجامعات والسهر على استدامة موارد وخدمات النموذج التي ساهمت في وضعه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بثلاث جامعات.
- إدراج المهارات والكفايات الحياتية (Soft Skills) ضمن برامج التكوين؛
- تعميم مراكز اللغات الأجنبية على مستوى الجامعات مع إقرار إجبارية تدريسها لمدة ستة أشهر؛
- إرساء نظام الإشهاد للكفاءة اللغوية لفائدة الطلبة؛
- اعتماد اللغات الأجنبية لتدريس بعض المواد سيما العلمية والتقنية؛
- تنويع مسارات التخصص إبتداءا من الأسدس الأول؛
- إحداث مسالك جديدة للتكوين في المجالات الواعدة؛
- توسيع تجربة مراكز تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها؛
- دعم الجانب التطبيقي والرقمي في برامج التكوين؛
- تطوير نظام لمصاحبة الطلبة بالمؤسسات ذات الولوج المفتوح؛
- تقوية التنسيق بين قطاعات التربية والتكوين من خلال إرساء ممرات وجسور.

3.النهوض بالبحث العلمي والابتكار

إن النهوض بالبحث العلمي والابتكار بشكل يعزز مكانته الاستراتيجية والحيوية في تحقيق تطور البلاد اقتصاديا وثقافيا يتطلب رفع التحديات المرتبطة بتجديد حكامته وهيكلته، وتنويع مصادر تمويله وتثمين نتائجه. في هذا الإطار، سيتم تفعيل مجموعة من الإجراءات تهم بالأساس:

1.3. حكامة البحث العلمي والابتكار وهيكلته

- إحداث مجلس وطني للبحث العلمي والابتكار من أجل إرساء منظومة وطنية مؤسساتية مندمجة؛
- مراجعة هيكلة البحث العلمي الجامعي وفق معايير وطنية جديدة؛
- إصلاح نظام الدكتوراه؛
- خلق نظام أساسي لما بعد الدكتوراه (Post doctoral) ونظام الإشراف المشترك الدولي (Cotutelle)؛
- مراجعة طرق تدبير مختلف الجوائز الحالية لتشجيع التميز في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار للرفع من فعاليتها؛
- تنظيم يوم وطني للبحث العلمي والابتكار؛
- تنظيم دورة جديدة لجائزة التنافسية وجائزة الشراكة بين الجامعة والمقاولة.

2.3.تمويل البحث العلمي وتبسيط المساطر الإدارية والمالية

- مواصلة تبسيط المساطر الإدارية والمالية لصرف الميزانية؛
- دعم البحث العلمي عبر طلبات عروض جديدة لتمويل مشاريع البحث العلمي في مجالات ذات الأولوية (الذكاء الاصطناعي– l'Intelligence Artificielle، البيانات الضخمة – Big Data …)؛
- دعم بنيات البحث المتميزة (URLC)؛
- مواصلة وتطوير برنامج منح التميز في البحث؛

- مواصلة وتطوير برنامج دعم التظاهرات العلمية وإصدار المؤلفات العلمية (خصوصا في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية)؛
- دعم الارتقاء بالمجلات العلمية المغربية؛
- مواصلة وتطوير برنامج "فينكم" (FINCOME)؛
- تنويع مصادر التمويل من خلال الانفتاح على القطاعات الوزارية والجهات والقطاع الخاص؛
- دراسة، مع وزارة المالية، إمكانية وضع إجراءات ضريبية تحفيزية لتشجيع المقاولة على تمويل المشاريع في البحث.

3.3.دعم البحث العلمي والابتكار عن طريق طلبات عروض مشاريع

- الاعلان عن المشاريع الأولية التي تم انتقاؤها في إطار طلب عروض "**ابن خلدون**" لتمويل مشاريع البحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية؛
- تفعيل قرارات اجتماع **لجنة القيادة المشتركة المغربية – التونسية** في مجال التعليم العالي والبحث العلمي المنعقد يومي 10 و11 يوليوز 2018 بتونس والإعلان عن طلبات عروض لتمويل مشاريع البحث في نهاية شهر شتنبر 2018 .
- تفعيل اتفاق الشراكة في مجال البحث والابتكار في المنطقة المتوسطية "بريما " (**PRIMA**)، حيث سيتم :
  - الاعلان عن المشاريع التي تم انتقاؤها في أول طلب عروض لهذا البرنامج في شهر دجنبر 2018، ليتم بعد ذلك دفع الشطر الأول من ميزانية المشاريع التي يصل قدرها الإجمالي الى 20 مليون درهم؛
  - الإعلان عن طلبات عروض جديدة في أوائل شهر يناير 2019؛
  - تنظيم لقاءات تحسيسية لتشجيع الباحثين المغاربة على المشاركة في البرامج الأوروبية للبحث والابتكار "بريما " و " أفق 2020".
- مواصلة تحويل التمويلات لبرنامجي "ARIMNET" و "ERANETMED".

4.3. تقوية البنيات التحتية للبحث العلمي والابتكار

- تفعيل برنامج "E-SUP" الرامي إلى تطوير البنيات التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وخاصة من خلال تعزيز خدمات الشبكة المعلوماتية الأكاديمية مروان وإرساء بنيات العمل الرقمية وتطوير الموارد البيداغوجية الرقمية.
- تفعيل برنامج "NET-U" الذي يهدف إلى تزويد مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والأحياء الجامعية الوطنية بالخدمة اللاسلكية"WIFI" (حوالي 150مؤسسة جامعية وحي جامعي).
- مواصلة مشروع إرساء النظام الوطني المندمج للمعلومات الخاص بالبحث العلمي والابتكار، من خلال صياغة دفتر التحملات واختيار مكتب الخبرة الذي سيكلف بإنجاز هذا المشروع؛
- تطوير وتعزيز وحدات الدعم التقني للبحث العلمي ومواكبة الجامعات في إحداث شبكة وطنية؛
- وضع النظام المعلوماتي لتدبير الأجهزة والمعدات العلمية الوطنية؛
- إنشاء وحدة متنقلة لصيانة المعدات العلمية؛
- تعزيز آليات وخدمات التواصل والإعلام العلمي والتقني؛
- الاشتراك في أحد البرامج المعلوماتية لكشف الانتحال العلمي (Anti-plagiat) ووضعه رهن إشارة الجامعات المغربية؛

- توسيع شبكة الحوسبة الوطنية وإنشاء مركز البيانات للتعليم العالي والبحث العلمي (CENTER DATA).

5.3. تعزيز آليات تثمين نتائج البحث العلمي والتكنولوجي والابتكار

- إنجاز تقييم لمختلف آليات تثمين نتائج البحث العلمي والابتكار؛
- مراجعة البرنامج الوطني لوجيهات المقاولات– الجامعة والعمل على وضع الأسس الأولى لمكتب نقل التكنولوجيا (" TTO "Technology Transfer Office)؛
- دعم تنظيم التظاهرات المتعلقة بالريادة وكيفية قيادة الأعمال والثقافة المقاولاتية؛
- إنجاز دراسة حول "التنمية والابتكار داخل المقاولات المغربية"؛
- مواصلة دعم حاضنات مشاريع إنشاء المقاولات المبتكرة (Incubateurs) وتعزيز الثقافة المقاولاتية وريادة الأعمال بالجامعة؛
- مواصلة إحداث مدن الابتكار (Cités d'innovation) بالجامعات؛
- دعم انخراط الجامعات ومؤسسات البحث في الأقطاب التكنولوجية (Clusters)؛
- تعميم وتفعيل مراكز الإخبار التكنولوجي المتعلقة ببراءات (TISC) الاختراع؛
- دعم القيام ببحوث مشتركة بين الجامعة والمقاولة المغربية عبر تشجيع التعاقد الأكاديمي بين الجامعة والمقاولات (Bourses Doctorat–Maroc)؛
- مواصلة تنظيم جائزة التنافسية وجائزة الشراكة بين الجامعة والمقاولة.

6.3. تطوير الشراكة والتعاون على المستويين الوطني والدولي في مجالات العلوم والتكنولوجيا

- مواصلة برامج التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف المبرمة والعمل على تقويتها وتعزيز استفادة الباحثين المغاربة منها؛
- تشجيع التعاقد الأكاديمي بين الجامعة المغربية والمقاولات الفرنسية " Bourses CIFRE –Maroc "؛
- تقوية الشراكة في مجال البحث التنموي والابتكار مع مختلف الفاعلين بالقطاعين العام والخاص؛
- تعزيز التعاون مع المنظمات الجهوية والدولية والانفتاح على شركاء جدد؛
- تعزيز التعاون جنوب–جنوب ودعم حركية الباحثين نحو الجامعات الإفريقية.

4.تطوير حكامة منظومة التعليم العالي بهدف الرفع من أدائها

إن تطوير حكامة منظومة التعليم العالي تفرض إرساء أسس التدبير الناجع والمتوافق مع خصوصية القطاع لضمان بلوغ الأهداف وحل الإشكاليات، في هذا الإطار سيتم العمل على:

1.4. مواصلة إرساء نظام معلوماتي شامل ومندمج حول المنظومة وإدماج التكنولوجيا الرقمية في التكوين

- تطوير الإدارة الإلكترونية وتوفير الخدمات للمواطنين:
  - إطلاق الخدمة الإلكترونية لفائدة حاملي البكالوريا لإيداع طلبات التسجيل في المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود؛
  - إطلاق الخدمة الإلكترونية الخاصة بإيداع طلبات معادلات الشواهد؛
  - إرساء الأنظمة الخاصة بتدبير طلبات تسجيل الطلبة الأجانب، وطلبات المنح للدراسة بالخارج، وطلبات اعتماد المسالك، والمراسلات؛

- إعداد دفتر تحملات خاص بتصور وتطوير نظام معلوماتي للبحث العلمي والابتكار؛
- تفعيل مشروع " المساعدة في إدارة المشاريع" (Assistance à maitrise d'ouvrage).

- تطوير البنية التحتية والأمن المعلوماتي.

2.4. تعزيز استقلالية الجامعات

- ترسيخ مبدأ الاستقلالية ومأسسة التعاقد بين الجامعة والسلطة الحكومية الوصية؛
- إعادة النظر في النظام القانوني للجامعات وكيفية تدبيرها ومراقبتها من طرف الدولة؛
- مأسسة آليات التقييم والمراقبة والافتحاص؛
- تفويت تدريجي لتدبير الموارد البشرية للجامعات.

3.4. فتح آفاق جديدة للتعاون والشراكة

1.3.4.التعاون الدولي وشؤون الطلبة

- توطيد التعاون مع المحيط الجهوي في إطار استراتيجية التعاون جنوب–جنوب:
  - تنظيم ورشات عمل مع الجامعات قصد التفكير في إمكانية تطوير وتعزيز التعاون جنوب–جنوب في مجالي التعليم العالي والبحث العلمي – تنظيم أيام مفتوحة مع الدول الإفريقية المشمولة في الزيارات الملكية الأخيرة.
  - فتح افاق جديدة للتعاون مع الدول الآسيوية والأمريكية: – البحث عن فرص عقد اتفاقيات جديدة (الهند كنموذج ناجح في مجال تكوين الطلبة الهندسيين والصين في إطار برنامج La Route de la Soie).
- تطوير التعاون مع الشركاء الأجانب من أجل إحداث مراكز اللغات في المؤسسات الجامعية لتقوية القدرات اللغوية لدى الطلبة والمدرسين وإرساء نظام الإشهاد للكفاءات اللغوية؛
- جعل المغرب قطب من أقطاب تكوين الطلبة الأجانب سواء على الصعيد الدولي أو الجهوي أو الإقليمي؛
- العمل على التعريف ببرامج التعاون من خلال تنظيم لقاءات في الجامعات على شكل لقاءات دورية؛
- الرفع من مساهمة التعاون الدولي في تمويل البرامج والمشاريع المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي؛
- تطوير برامج التعاون مع المنظمات الدولية والجهوية والتنقيب على برامج ومشاريع جديدة مطروحة من طرف بعض المنظمات والتي تندرج في إطار تعزيز بنيات التعليم بالدول النامية؛
- تفعيل مشاركة الوزارة في اللجان الفنية والمتخصصة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي في المنظمات الجهوية والإقليمية؛
- تنويع وتوسيع برامج منح التعاون وتحسين تدبيرها؛
- مواكبة استراتيجية المملكة في الانضمام لبعض المنظمات الجهوية (الاتحاد الإفريقي، اتحاد دول جنوب شرق آسيا...)؛
- إبرام اتفاقيات التعاون في إطار دعم ومواكبة الدول الإفريقية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي؛
- تقوية حركية الطلبة والباحثين والأساتذة الباحثين المغاربة في إطار برامج التعاون مع المنظمات الدولية والجهوية؛
- تطوير عملية تسجيل الطلبة الأجانب عبر إحداث منصة إلكترونية؛
- تقديم خدمة أجود وأكثر فعالية للطلبة؛
- تقديم محتوى غني ومتنوع من حيث المعلومات والخدمات لفائدة المترشحين لمنح التعاون.

2.3.4.الشراكة على الصعيد الوطني والشراكة بين القطاعين العام والخاص

- استثمار وتطوير مشاريع الشراكة الدولية في شقها الاقتصادي والمقاولاتي وعقد شراكات ذات قيمة مضافة تمكن من الاستفادة من تجارب وخبرات الشركاء الاقتصاديين والصناعيين الخواص؛
- إحداث شراكة من نوع جديد تخص قضية إدماج الشباب في سوق الشغل: تنظيم ملتقيات دورية لخلق العلاقة الأولية بين الشباب والمقاولات تحت إشراف الوزارة؛
- إحداث شراكة خاصة بين الجامعات والمقاولات من أجل توفير التداريب المهنية لإعداد الشباب لسوق الشغل والرفع من الكفاءات الأفقية للطلبة؛
- تنويع وتطوير مصادر التمويل ومنح المقاولات الوطنية والأجنبية وكذا تدعيم انفتاح القطاع على محيطه الجهوي والدولي والرفع من تنافسيته.

4.4. إصدار النصوص القانونية قيد الإعداد والدراسة أو المصادقة

- تسعة مشاريع نصوص تشريعية وتنظيمية قيد الدراسة:
  - مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي؛
  - مشروع مرسوم بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.90.554 صادر في 2 رجب 1411 (18 يناير 1991) المتعلق بالمؤسسات الجامعية والأحياء الجامعية؛
  - مشروع قرار لوزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر بتحديد إجراءات تنظيم المباريات الخاصة بتوظيف أساتذة التعليم العالي المساعدين بالمؤسسات الجامعية؛
  - مشروع قرار لوزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر بتحديد إجراءات تنظيم المباريات الخاصة بتوظيف أساتذة التعليم العالي المساعدين بمؤسسات تكوين الأطر العليا؛
  - مشروع قرار بالمصادقة على دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك الدكتوراه؛
  - مشروع قرار بتحديد مسطرة وضع وتلقي ملفات طلبات المنح وكذا سير عمل اللجنة الاقليمية؛
  - مشروع قرار بتحديد مسطرة وضع وتلقي ملفات طلبات المنح وكذا سير عمل اللجنة على صعيد كل جامعة؛
  - مشروع مرسوم بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.96.794 صادر في 11 من شوال 1417 (19 فبراير 1997) بتحديد الشروط والإجراءات المتعلقة بتنظيم التأهيل الجامعي؛
  - مشروع قرار بتحديد شروط ومعايير الترقي من درجة أستاذ التعليم العالي مساعد إلى درجة أستاذ مؤهل.
- مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية قيد المصادقة:
  - مشروع مرسوم بتحديد شروط صرف المنح الدراسية للطلبة وشروط وضع الاعتمادات المالية المخصصة لهذه المنح رهن إشارة المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية. (نسخ المرسوم رقم 2.12.618 صادر في 15 من محرم 1434 (30 نوفمبر 2012) بتحديد شروط صرف المنح الدراسية للطلبة وشروط وضع الاعتمادات المالية المخصصة لهذه المنح رهن إشارة المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية)؛
  - مشاريع قرارات دفاتر الضوابط البيداغوجية المتعلقة ب: دبلوم دكتور في الطب، دبلوم دكتور في الصيدلة ودبلوم دكتور في طب الأسنان.